

ترجمات



التاريخ القانوني العالمي: مقاربة منهجية

• توماس دوف •

ترجمة:

سارة عبد المؤمن



مركز نهوض
للبحوث والدراسات
NOHOUDH CENTER
FOR RESEARCHS
AND STUDIES

التاريخ القانوني العالمي: مقاربة منهجية

• توماس دوف⁽¹⁾ •

ترجمة:

سارة عبد المؤمن^(٢)

(* بحث على موقع أكسفورد هاندبوك أونلاين.

Thomas Duve, *Global Legal History: A Methodological Approach*.

Subject: Law, History of Law. Online Publication Date: Jan 2017.

DOI: 10.1093/oxfordhb/9780199935352.013.25.

<https://www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780199935352.001.0001/oxford-hb-9780199935352-e-25>

(1) توماس دوف Thomas Duve، مؤسسة ماكس بلانك Max Planck للتاريخ القانوني الأوروبي.

الفهرس:

٣.....	الفهرس
٤.....	تقديم الترجمة
٦.....	النص المترجم
٦.....	الملخص
	أولاً) التاريخ القانوني العالمي: معانيه المختلفة ومهامه
٨.....	التخصّصية
٨.....	1. التاريخ القانوني من منظور عالمي وتاريخ عولمة القانون
٨.....	أ) التاريخ القانوني من منظور تاريخي عالمي
١١.....	ب) التاريخ القانوني لعولمة القانون
١٣.....	ج) التاريخ القانوني كجزء من تاريخ العالم
١٤.....	2. بين التاريخ والقانون
١٤.....	أ) التاريخ القانوني العالمي كمجال خاص للبحث التاريخي
١٥.....	ب) التاريخ القانوني العالمي كجزء من الدراسات القانونية
١٩.....	ثانياً) مقاربات منهجية
٢٠.....	1. التوطين
٢٢.....	2. المعيارية المتعدّدة
٢٣.....	أ- التعدّدية القانونية والمعيارية والقضائية
٢٥.....	ب) التوافقات
٢٦.....	ج) الديناميكيات
٢٧.....	3. التنميط
٢٨.....	4. الترجمة
٢٩.....	ملاحظات ختامية
٣٠.....	الببليوغرافيا

تقديم الترجمة

نعيش في سياق العالم المعوم منذ نحو عقدين الآن، وهو السياق الذي فتح لنا وعلينا آفاقاً جديدةً من التقارب الثقافي والدراسات المقارنة على جميع المستويات. لا يبعد القائل أن يقول إن واحدةً من أخص سمات هذا السياق قد أصبحت المقارنة. إن إنسان اليوم يقارن وضعه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، وحتى شكله بالآخرين في العالم البعيد. ولا شك أن المقارنة فعل إنساني طبيعي، يمارسه الإنسان منذ القدم، فيقارن باستمرار بين المتماثلات والمتباينات حوله، ولكن الذي أضافه السياق المعوم الجديد هو الوفرة الكبيرة في البيانات والمعلومات على نحو لم يكن متاحاً من قبل، وهو الأمر الذي أدى إلى مزيدٍ من الانفتاح النفسي والتفهم العاطفي للآخر، فلم يعد الغرض من المقارنة مجرد الدفاع أو الهجوم البسيطين كما كان في السابق، ولكن نشطت أغراضٌ جديدة كالتفهم والتعاش وال الاستفادة من الآخر. لم تعد المحلية والخصوصية الثقافية مانعاً من المثاقفة والتبادل الفكري، وبخاصة أن تلك الخصوصية نفسها قد ظهر أنها لم تكن بهذه الحتمية والحدية الصارمة التي كانت متخيّلة من قبل، والتي تجادل دراسات ثقافية أن ذلك التحلل النسبي للخصوصية الثقافية نفسه هو أحد آثار العولمة. ليس الوقوف على ذلك من وكدينا في هذا المقام على كل حال، ولكن المقصود الوقوف أمام تلك الظاهرة والانتفاع بما هو نافعٌ فيها.

كما أشرنا، فقد أدى ذلك السياق إلى ملاحظة الكثير من المساحات الثقافية المشتركة بين الأمم والشعوب، ورجوع كثيرٍ من التباينات الفرعية بينها إلى أصولٍ قريبة أو متشابهة، وهو الأمر الذي يمكن أن يحدُّ كثيراً من ثقافة الصدام بالتحول إلى ثقافة التفاهم والحوار.

تأتي هذه الورقة في ذلك السياق، حيث تتناول المشروعات البحثية التي تستهدف القانونَ حول العالم - القانون العالمي - بالتاريخ، محاولةً تجاوزَ صعوبات التنافر الظاهري أحياناً والحقيقي أحياناً أخرى: بين المفاهيم والفلسفات والمؤسسات



والتكوينات الذهنية والإجرائية المتباينة للأنظمة القانونية المختلفة حول العالم. يدرك العديد من الباحثين في مجالات القانون والدين والاجتماع والسياسة - بصفة أساسية - أهمية ذلك المجال الحديث نسبيًا للتأريخ القانوني العالمي، لما يمكن أن يترتب عليه من تقاربٍ تشريعيٍّ ييسر من حركة الإنسان الفكرية والمادية في عالم اليوم بما له من سماتٍ عولمية باتت ضرورية، وكذلك بما يمكن أن يترتب على ذلك النوع من التأريخ القانوني العالمي من إتاحة مساحاتٍ أوسع من التفاهم الفكري والثقافي الذي قد يثري العديد من الحوارات الفلسفية والاجتماعية والحقوقية والأخلاقية وليس فقط القانونية بالمعنى الإجرائي الضيق.

تقدم الورقة التي بين أيدينا شرحًا للإشكالية الأساسية حول ماهية مفهوم "التأريخ القانوني العالمي"، وما يُراد به من إطلاقاتٍ بحثية مختلفة، ثم تتطرق لتأريخ موجز لهذا الاتجاه وأهميته، وموقعه الوسيط بين الدراسات القانونية والتاريخية، وتقدم مقارباتٍ منهجية أربع تُسهّم في العمل على تحقيق تأريخ قانونيٍّ عالميٍّ: هي التوطين، والتعددية المعيارية، والتنميط، والترجمة. مع ملاحظات ختامية تتضمن توصيات، وببليوغرافيا موسّعة حول المجال وأهم الدراسات النظرية والتطبيقية فيه.

النص المترجم

المُلخَص:

بسبب التحولات التي طرأت على النظم القانونية في العالم، ثمة حاجة إلى التفكير بشأن القانون والدراسات العلمية القانونية على صعيدٍ عالميٍّ. إن هناك مطالبةً متزايدةً بتاريخٍ عالميٍّ للقانون، إلا أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن ماهية هذا التاريخ ولا بشأن الأهداف التي يسعى إليها هذا التاريخ القانوني، أو حتى مدى ارتباطه بتخصّصاتٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يعكس التاريخ القانوني العالميّ التعددية التقليدية للمناهج والأهداف والأشكال الموجودة في التاريخ القانوني الحالي. هذا هو السبب في أنه من الصعب الحديث عن منهجٍ لتاريخٍ قانونيٍّ عالميٍّ. لا يمكن أن ترسم هذه المساهمة - المكتوبة من منظورٍ غربيٍّ - سوى بانوراما عامّة وبعض المشكلات المنهجية الخاصّة. يبدأ الأمر بدراسة معاني "التاريخ القانوني العالمي"، ثم برسم بعض الطرق المنهجية. وتؤكد الملاحظات الختامية على أنه لا يجب ترسيخ الافتراضات الفكرية فحسب، بل يجب أيضًا ترسيخ الافتراضات المؤسسية للإنتاج العالمي للمعرفة التاريخية القانونية.

■ **الكلمات المفتاحية:** التاريخ القانوني العالمي، التاريخ القانوني، التصور القانوني التاريخي، التواريخ، التأريخ، التواريخ القضائية.

■ **Keywords:** global legal history, legal history, legal historical perspectives, historiographies, historiography, juridical historiographies



منذ التسعينيات من القرن الماضي، كانت المحاولات لإكمال الأغلبية الساحقة من التقاليد التاريخية الدولية عن طريق إدخال بُعد عالميٍّ، كانت في ازدياد. وفي الوقت نفسه، استخدم عددٌ متزايد من الإصدارات التاريخية القانونية مصطلحَ «عالمي»، وثمة مقالات نظامية ومحاولات لإضفاء الطابع المؤسسي على ذلك. كان للقانون العابر للجنسيات وبرزوز التاريخ العالمي والدراسات العالمية بصفة عامة أثرٌ في التأريخ القانوني. ونظرًا للتحوّلات الكبيرة التي تشهدها النظم القانونية في العالم حاليًا، كانت هناك حاجة إلى تفكيرٍ جذريٍّ بشأن القانون والدراسات العلمية القانونية، ودعوة جديدة لتصورات طويلة الأمد على الصعيد العالمي. ونتيجة لذلك، أصبحت هناك دعواتٌ متزايدة إلى تأريخٍ عالميٍّ للقانون.

على الرغم من هذه التطورات، فإن التاريخ العالمي للقانون هو مجالٌ بدأ يتشكّل ببطء. إن هناك تقاليدَ وطنية وإقليمية مختلفة لكتابة التاريخ القانوني، فعلى سبيل المثال: التاريخ القانوني الأنجلو-أمريكي والآسيوي والبلجيكي والهولندي والفرنسي والألماني والإيطالي والإيبيري-أمريكي، وهي تعمل على دمج وجهات النظر العابرة للحدود الوطنية بشكلٍ متزايدٍ في أطرها التحليلية. لقد تسببت «عولمة» التواصل الأكاديمي (D'Haen 2016) والتعاون الدولي المتنامي في عملية بطيئة، ولكنها مطّردة من تحوُّل الأساليب وقوانين المعرفة والممارسات الأكاديمية - حتى في مجال التاريخ القانوني الصغير نسبيًا. فهناك خطابٌ مستجد عابر للحدود الوطنية ومتعدّد التخصصات، يُكمل التقاليد المحلية والوطنية. تأتي الإسهامات المهمة من التجديد النقدي لدراسات القانون المقارن. ومع ذلك، تجري ترجمة هذه الخطابات العابرة للحدود الوطنية إلى تقاليد تاريخية وطنية وفي سياقاتٍ مؤسسية. ونتيجة لذلك، لا يوجد توافق في الآراء بشأن ماهية التاريخ القانوني العالمي، ولا بشأن الأهداف التي يسعى إليها هذا النوع من التأريخ القانوني، أو حتى مدى ارتباطه بالتخصصات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يعكس التأريخ القانوني العالمي التعددية التقليدية للمناهج والأهداف والأشكال الموجودة في التأريخ القانوني الحالي. وهذا هو السبب في أنه من الصعب الحديث عن منهجٍ لتأريخٍ قانونيٍّ عالميٍّ. وربما ليس من المستحسن حتى القيام بذلك.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، لا يمكن أن ترسم هذه المساهمة - المكتوبة من منظور ألمانيٍّ أو «غربيٍّ» - سوى بانوراما عامة وبعض المشكلات المنهجية الخاصة المتعلقة بالتأريخ القانوني العالمي. فهي تبدأ بالنظر في معاني «التأريخ القانوني العالمي» ومهامه التخصصية (أ). ثم برسم بعض الطرق المنهجية (ب). وسوف تؤكّد الملاحظات الختامية على أنه ليس من الضروري ترسيخ الافتراضات الفكرية فحسب، بل يجب أيضًا ترسيخ الافتراضات المؤسسية للإنتاج العالمي للمعرفة التاريخية القانونية (ج).

◀ (أولاً) التاريخ القانوني العالمي: معانيه المختلفة ومهامه التخصصية:

1. التاريخ القانوني من منظور عالمي وتاريخ عولمة القانون:

إذا سُئل المرء عن المقصود بالتاريخ القانوني العالمي، فيمكنه التمييز بين معنيين رئيسيين: حيث يشير التاريخ القانوني العالمي إلى محاولة كتابة التاريخ القانوني لأي مكانٍ معيّن أو وقتٍ معيّن بطريقة غير التي كان يجري القيامُ بها تقليدياً، أي من المنظور الوطني (أ). كما يمكن أن يعني أيضاً تاريخاً قانونياً يتناول موضوعاً محدداً، ألا وهو تاريخ عولمة القانون (ب). وفي بعض الأحيان، كان المصطلح يعالج «التاريخ القانوني العالمي» (ج).

أ) التاريخ القانوني من منظور تاريخي عالمي:

إذا فهم المرء «التاريخ القانوني العالمي» على أنه يعني «التاريخ القانوني من منظور عالمي»، فإن هذا المفهوم يميّز هذا المنظور على وجه التحديد. يجب أن تساعد المنظورات التاريخية العالمية في تغيير أو إكمال أو التوسّع في محتوى التأريخ القانوني وأشكاله التي نشأت عن التقاليد الوطنية أو القارية أو من خلال تقاليد أخرى. يهتمُّ التاريخ القانوني العالمي - إذن بشكلٍ خاصٍّ - بإحياء التفاعل التاريخي بين الجهات الفاعلة والمتفاعلة - التي تكون في الغالب بعيدةً عن بعضها البعض - أو حتى التفاعل بين أفراد الجماعات التاريخية المختلفة. قد يتساءل المرء - على سبيل المثال - كيف قد تتأثر وقائع وحالات معينة في التاريخ القانوني الآسيوي والأمريكي اللاتيني والأوروبي ببعضها البعض؟ وكيف قد يُضطر المؤرخون القانونيون الصينيون والمكسيكيون والأسبان - على سبيل المثال - إلى المساهمة في تواريخهم القانونية ذات الصلة؟ وماذا يعني التوسّع الأوروبي لتشكيل ما يبدو أنه نُظْمٌ قانونية «قارية» و«وطنية» في أوروبا؟ وكيف تُرجمت التقاليد الأوروبية في المناطق غير الأوروبية؟ وكيف شكّلت صورة التقاليد القانونية الآسيوية - على سبيل المثال - تصورات بعض الأوروبيين الذاتية؟ وكيف أثّرت الصورة الأوروبية في التصورات الذاتية والتأريخ القانوني للفقهاء القانونيين الأفارقة والصينيين واليابانيين والهنود؟ قد تكون هذه بعض الأسئلة النموذجية التي يمكن طرحها من منظور التاريخ القانوني العالمي (لإلقاء نظرةٍ عامّةٍ على بعض هذه الأسئلة، انظر على سبيل المثال: Benton 2010؛ Duve 2012، 2014b؛ Halpérin 2009؛ Ruskola 2013؛ Srikantan 2014؛ Zhang 2016).



يمكن أن يكون لهذا المنظور العالمي آثارٌ مختلفة تمامًا. ففي المقام الأول، يمكن أن تعني المنظورات العالمية دراسةً نقديةً وتعديلاً للإطار المكاني الذي تقوم عليه العديد من التقاليد التاريخية القانونية. ولهذا أهميةٌ خاصةً بالنظر إلى أن المؤسسات الأكاديمية وكذلك التقاليد الفكرية والتحليلية للتاريخ القانوني قد نشأت من حقبة الدولة القومية. ونتيجةً لذلك، أصبحت الدولة القومية وتشكيلاتها المكانية بمثابة نقطة مرجعية طبيعية للبحث (Duve 2014c). ولكن بالنظر إلى التاريخ القانوني في العصور القديمة والوسطى وأوائل العصر الحديث، يبدو من الواضح أن المساحات غير الوطنية بل الإمبريالية الأوسع نطاقًا كانت في كثيرٍ من الأحيان أكثر من مجرد كونها قاعدةً للتاريخ القانوني (Benton / Ross 2013; Benton 2012). فداخل هذه المساحات الإمبريالية وفيما بينها، كان هناك عددٌ كبير من الروابط والتفاعلات المتبادلة التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار. فلم يكن مستغربًا أن تكون تلك التجارب الإمبريالية بالتحديد هي ما جعل المؤسسات «أوروبية» كما هي اليوم. وعلى سبيل المثال، لم يكن الفكر القانوني في أوائل العصر الحديث في بعض أجزاء أوروبا أقل تأثيرًا بمدرسة سالامانكا، التي لا يمكن فهمها إلا في سياق التوسع الإمبريالي للممالك الإيبيرية.

إن التفكير المعياري للاهوتيين والفقهاء القانونيين أو الفلاسفة ليس مجرد ظاهرة «إسبانية» أو «برتغالية» فحسب، بل هو نتيجة محتملة للعوامة الأولى التي عدلت الطريقة التي تطوّرت بها النظم القانونية بشكل أكبر (لمزيد من المراجع، انظر: Duve 2012). يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة إلى المبادئ الأساسية للفكر القانوني الأوروبي مثل «السيادة» (Benton 2010)، أو نشأة القانون الدولي، الذي كان «أوروبيًا» فقط باعتبار أنه كانت هناك هيمنة أوروبية على إنتاجه (Kosken- niemi 2011, 2014). ومع ذلك، كانت هناك مساهمات كبيرة من قبل ما يُسمّى بـ «فقهاء القانون شبه الهامشييين» (Becker Lorca 2014). فعلى سبيل المثال لا الحصر: لقد تعومل مع العبودية وألغيت باعتبارها جزءًا من التواريخ الوطنية، ومع ذلك فلا يمكن فهم هذه التواريخ الوطنية من دون صياغة أو تأطير لقانون العبيد العابرين للحدود الوطنية (Gross / de la Fuente 2013). وبطريقة مماثلة، فإن المناطق المستعمرة لديها أسباب تدعو إلى التدقيق في الأبعاد المكانية لتاريخها، فكثيرًا ما كان تاريخها يُكتب من عصور ما قبل التاريخ لإدراجها في الإمبراطورية الاستعمارية. على سبيل المثال، لا يوجد تاريخ قانونيٍّ لأمريكا اللاتينية يتضمّن جزءًا كبيرًا من الماضي القانوني الذي يسبق الاستعمار الأوروبي، وربما لا يكون من المنطقي دمج هذه التواريخ السابقة للاستعمار في إطار مكانيٍّ شكّله التاريخ الاستعماري (Clavero 2014). وقد لا يكون هناك - على سبيل المثال - شيء ما على غرار «القانون الهندوسي» (Srikantan 2014). ومن ثمّ فقد لا يعني إنهاء الاستعمار الفكري تضمين

أشكال أخرى من المعيارية والتنظيم الاجتماعي فحسب، بل قد يُثير أيضاً أسئلةً حول التكوينات المكانية المختلفة للتاريخ القانوني للمناطق التي فرضتها القوى الاستعمارية على البنى الإمبريالية.

علاوة على ذلك، يجب فهم «ولادة العالم الحديث» (Bayly 2004)، وحركات الاستقلال في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعصر الدولة القومية - مؤسساتها القانونية الرمزية - يجب فهمها في سياقها العالمي. وكان قرن بناء الأمة في أوروبا والغرب - في الوقت نفسه - هو فترة كانت فيها عولمة القانون والفكر القانوني على الطريق، وكانت مؤثرةً للغاية (Kennedy 2006). تُعدُّ الآثار القانونية لعملية بناء الأمة هذه - أي وضع التقنيات والدساتير - جزءاً من عملية اتصالٍ معقّدة لها من بعض النواحي بُعدٌ عالميٌّ. فقد جرى تعميم القوانين والدساتير من مختلف أنحاء العالم وترجمتها - بدرجةٍ تكبر أو تقل - إلى واقع كلِّ أمةٍ (انظر - على سبيل المثال - المساهمات في: Duve 2014a، وخاصةً Zimmermann 2014).

كما أن التاريخ القانوني من منظور عالميٍّ يُفسح المجال أمام إمكانية توسيع نطاق الفئات التحليلية. لا ينطبق هذا فقط على تأريخ ما بعد الاستعمار وإصراره على مراعاة مختلف النظريات ونظريات المعرفة الآتية من الجنوب (Comaroff/Comaroff 2012; Santos 2014; Costa 2013)، فإلى جانب التنقيح المصاحب للسرديات التاريخية، فقد أصبح من الممكن نقل أسئلة البحث التاريخي وموضوعاته إلى التواريخ القانونية للمناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال، يُقدّم التبادل مع التاريخ القانوني الأنجلو-أمريكي أو التاريخ القانوني الاستعماري للتقاليد الأوروبية القارية أسئلةً جرى إهمالها في خطاباتها، مثل أهمية الأدبيات البراجماتية، والعدالة العلمانية، والتصورات غير العلمانية للقانون وتأثيرها بعيد المدى، وتاريخ القضاء، ومجموعات الأقليات، وعدم المساواة، إلخ. وفي الوقت نفسه - على سبيل المثال - جرى التقليل من تقدير القانون العام *ius commune* لفترة طويلة في العديد من المجتمعات التاريخية القانونية غير الأوروبية، وأُعيد اكتشافه بوصفه قواعد ومفرداتٍ أساسيةً للتواصل بشأن القانون على نطاق عالمي (انظر - على سبيل المثال - للأمركتين: Tau Anzoátegui 2002؛ Cassi 2004؛ Strau- mann 2016). ومن ثمَّ، فإن وجهات النظر العالمية التاريخية تساهم - كما تفعل جميع الدراسات المقارنة - في الابتعاد المثمر والمنتج عن هدف البحث الذي يستند فيه المرء إلى نقطة رُصدٍ مغايرة، فهي تُساهم في تهميش التاريخ القانوني ومن ثمَّ إعادة تأويله (Davis 2011; Conrad 2016).

بالإضافة إلى هذا التوسُّع في المساحات، والفئات التحليلية، وكذلك أسئلة وموضوعات التاريخ القانوني التقليدي ذي التوجُّه الوطني؛ فإن هناك أيضاً وظيفة ذات طابع تحرُّري بالدرجة الأولى،



تتعلّق بمواجهة هيمنة التقاليد البحثية الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين على تلك المناطق التي استُخدمت الفئات الأوروبية لتحليل تاريخها القانوني. إن ما كُتب بالفعل في سياق التاريخ الاقتصادي قبل عشرين عامًا لا يزال ساريًا على التاريخ القانوني: «يبدو أن التاريخ في كثير من الأحيان يصل إلى الشعوب غير الغربية عند اتصالها بالأوروبيين. فالتاريخ الحديث لهذه الشعوب غير الغربية مبنيٌّ بشكل تقليديٍّ على محور الاستجابات المحلية للتحديات الغربية. ذلك في حين أنه بالأحرى قد تكون السلامة الثقافية والتاريخية للمجتمعات غير الغربية معتبرةً بمعزلٍ عن التأثيرات الأوروبية، أو باعتبارها مجتمعاتٍ مختلطةً مبنية على مزيجٍ من التأثيرات المحلية والغربية» (Bin Wong 1997، 1). الأمثلة متعدّدة، ولا تقتصر على بدء تأريخ القانون لأمريكا اللاتينية مع استعمار الإسبان. فعلى سبيل المثال، اعتمد بعض المؤرخين القانونيين اليابانيين على المفاهيم الألمانية لكتابة التاريخ الياباني في حين أنهم قد يحتاجون إلى البحث عن إطار تحليليٍّ خاصٍّ بهم (Nishikawa 2007a، 2007b). ومن شأن زيادة الوعي بالأثر الثقافي الدائم أو حتى إمبريالية الدراسات العلمية الغربية أن يساعد في خلق أسس مفاهيمية جديدة للتاريخ القانوني غير الغربي (على سبيل المثال، بالنسبة إلى الصين، انظر: Ocko 2004; Bourgon 2002؛ وبالنسبة إلى الهند، انظر على سبيل المثال: Srikantan 2014). أخيرًا، إن تعزيز وجهات النظر التاريخية العالمية يعني أيضًا إتاحة المجال للسرديات التاريخية غير المهيمنة حتى الآن. فعلى سبيل المثال، كان من الممكن كتابة تاريخ الدستورية أو حقوق الإنسان بطريقة مختلفة لو لم يكن تاريخ خالصًا للرجال البيض، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مهمّة بالنسبة إلى العديد من الشعوب الأصلية وتاريخ العالم على هذا النحو (Clavero 2005; 2014; 2015).

ب) التاريخ القانوني لعوامة القانون:

الطريقة الثانية التي يمكن من خلالها فهم «التاريخ القانوني العالمي» هي أنه يعالج عوامة القانون. على هذا النحو، فهي لا تمثّل منظورًا، وإنما هي توسيعٌ لنطاق الدراسات العلمية للتاريخ القانوني وكذلك الموضوعات والقضايا التي تتناولها. إن الهدف من البحث بهذا المعنى هو تأثير ضغط الزمان والمكان (كما هو موضّح فيما يتعلّق بـ «العوامة») في القانون ودور القانون في هذه العملية. يتمُّ تخصيص التاريخ القانوني لعوامة القانون إلى حدٍّ ما لحالة معينة من إعادة الإنتاج الناشئ الذي يمكن ملاحظته باستمرار للقانون في الزمان والمكان، والذي يمتدُّ عبر مساحاتٍ واسعة من الحيّز المكاني، ومن ثمَّ ينتهك المجتمعات المعرفية المختلفة أو «الثقافات القانونية».

يُفهم من هذه الطريقة أن التاريخ القانوني العالمي منخرطٌ - من ناحية - مع إعادة الإنتاج المحلي للقواعد القانونية في إطار المعطيات المعيارية العالمية الممكنة، أو «التقاليد القانونية» بالمعنى الوارد لدى (Glenn 2006, 2014). فتتوجّه اهتمامات هذه الطريقة نحو العمليات التي تتنافس فيها المعطيات المعيارية المختلفة مع بعضها البعض، وما يمكن أو يجب على الجهات الفاعلة - أفراداً كانت أو جماعاتٍ - أن تختار من بينها. إنها إذن تتناول الترجمة الثقافية للمعايير. إنها تسأل، على سبيل المثال: كيف تُرجمت النُظم المعيارية ذات الادعاءات العالمية مثل القانون العام *ius commune* إلى ممارساتٍ إقليمية؟ وما هي التغييرات التي يمكننا ملاحظتها في دلالاتها؟ ولماذا وكيف اختار الفقهاء القانونيون الشيليون أو اليابانيون في القرنين التاسع عشر والعشرين نماذجَ محدّدةً - فرنسية وألمانية وإنجليزية - وليس غيرها؟ وكيف أُنر هذا في الممارسات القضائية أو الفكر القانوني أو سير العدالة؟ (لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع، راجع المساهمات في: Rechtsgeschichte—Legal History 22, 2014).

وفي الوقت نفسه، يدور التاريخ القانوني العالمي حول تحليل التعايش والتفاعل بين النُظم المعيارية المختلفة. وغالبًا ما يرتبط هذا التعايش بتداول أو انتشار الأشخاص والأشياء والأفكار والمؤسسات في السياقات الاستعمارية. لقد حصل التجّار والمبشّرون والجنود ونخب المجتمع والبيروقراطيون والمستوطنون والبحارة وحتى العبيد - على مفاهيمهم عن الصواب والخطأ، وامتيازاتهم وواجباتهم، وحتى سلطاتهم القضائية على أفراد المجتمع نفسه والآخرين معهم - في كثيرٍ من الأحيان - في أثناء هذه الرحلة. كانت المواقف التي وصفت بـ «التعددية القضائية/ أو القانونية» هي النتيجة لذلك (Benton / Ross 2013). وكان من العواقب طويلة الأجل لعمليات الترابط هذه ظهور «التداخل» أو «البينية التشريعية» (Hoekema 2005) (*interlegality*)، وبعض النُظم المعيارية المحددة العابرة للحدود الوطنية أو «العالمية»، مثل القانون الدولي. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من القضايا، فقط يحتاج المرء إلى التفكير في قانون الكنيسة الكاثوليكية أو حتى علم اللاهوت الأخلاقي العملي، أو القانون البحري، وقانون التجارة، وقانون الأعمال التجارية، أو في الآونة الأخيرة، يمكن للمرء أن ينظر في القانون الدستوري والمبادئ الدستورية (مثل «سيادة القانون»). يسأل التاريخ القانوني العالمي: ماذا حدث في عمليات التعايش بين النُظم المعيارية المختلفة؟ وما هي الآثار التي تخلفها العلاقات المتبادلة على مشاريعنا التصنيفية المتمثلة في ترتيب العالم في دوائر قانونية وعائلاتٍ قانونية وثقافاتٍ قانونية، وعلى مناقشات نظامنا القانوني اليوم؟ وما هو الدور الذي يلعبه القانون وغيره من أشكال



المعيارية في بناء إمبراطورياتٍ رسمية وغير رسمية؟ ولماذا وكيف تتغيَّر النُّظُم القانونية في ظل ظروف التواصل العالمي؟ وهل نكتشف عقلانياتٍ تاريخيةً متميزةً لتنظيم العدالة عبر توفيق مختلفٍ ومعقولٍ بين أعضاء الجماعات التنظيمية المختلفة؟

للتعامل مع هذه التساؤلات الهائلة، فإن تاريخ عوامة القانون يتعيَّن عليه أن يعتمد على الأبحاث الدراسية لحقل العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويمكنه أيضًا - مع ذلك - الوصول إلى مستودعاتٍ كبيرة من المعرفة تنبع من التقاليد التاريخية القانونية. إن عمليات التبادل والتعايش بين الجماعات المختلفة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الهلنستي والإمبراطورية الرومانية والبيزنطية والإمبراطورية الكارولنجية والإمبراطورية الرومانية المقدَّسة للأمة الألمانية والإمبراطوريات خلال عصر التوسُّع الأوروبي وما يُسمَّى باستقبال القانون الروماني الكنسي، وتوسُّع القانون الكنسي في مختلف أنحاء العالم، وإمبريالية القرنين التاسع عشر والعشرين، وظواهر الإمبريالية المعيارية غير الرسمية، مثل انتشار الثقافة القانونية الأنجلو-أمريكية؛ كل ذلك ليس سوى بضعة أمثلة لأكثر الأمثلة المعروفة في علم التاريخ القانوني، وهي تتيح الكثير من المواد التاريخية الغنية لدراسة عوامة القانون. بطبيعة الحال، أحد الشروط المهمة لجعل هذا النوع من الأبحاث مثمرًا هو أن يصبح المنظور الأوروبي - التوجُّه والانتشار في كثيرٍ من الأحيان والمتأصل في هذا التقليد - أن يصبح موضع استجوابٍ وتمحيصٍ دقيق (انظر على سبيل المثال: Zhang 2016؛ Duve 2012، 2014a، 2014b؛ من منظور التاريخ العالمي العام، انظر: Conrad 2016).

ج) التاريخ القانوني كجزء من تاريخ العالم:

أخيرًا، يمكن أيضًا اعتبار التاريخ القانوني العالمي جزءًا من محاولة كتابة تاريخ العالم (Christian 2010). وإذا كان هذا التاريخ العالمي يهدف إلى تحليل تاريخ العالم - من حيث كونه التاريخ الكليّ أو الكبير - في سياق مجمله، فلا ينبغي أن يغيب البُعد المعيارية عن هذه الصورة. ومع ذلك، يُستخدم مصطلح «تاريخ العالم» والأفكار المرتبطة به على نحوٍ مختلفٍ للغاية ومثير للجدل إلى حدٍّ كبير. يُنظر إلى التاريخ العالمي من قِبل بعض المؤلفين على أنه مجرد نسخة جديدة أو كجزء من تاريخٍ عالميٍّ يركِّز على عصر العوامة، ومن ثمَّ فهم يميلون إلى استخدام المصطلح دون تمييز له. ومع ذلك، كانت هناك محاولات سابقة أثارت إشكالاتٍ إلى حدٍّ كبيرٍ لكتابة التاريخ «العالمي» كتاريخ للعالم، وأيضًا جاءت محاولات من مجال القانون والتاريخ القانوني والأنثروبولوجيا القانونية، والتي يمكن أن تكون بمثابة تحذير من إغراءات التبسيط المفرط.

2. بين التاريخ والقانون:

كمظهر محدد من مظاهر الأبحاث العلمية للتاريخ القانوني العام، يشترك التاريخ القانوني العالمي في مجموعة واسعة من الأهداف المحتملة (ومن ثمّ الأساليب) مع التاريخ القانوني العام. لقد كُتِبَ الكثيرُ عن الوجهة التخصصية للتاريخ القانوني، أي ما إذا كان يميل أكثر في اتجاه التاريخ أو العلوم القانونية (للاطلاع على بعض المناقشات، انظر: Duve 2012؛ وحول الفقه القانوني التاريخي الجديد، انظر على سبيل المثال: Dubber 2015). ومع عدم الرغبة في تناول هذه المناقشة بشكلٍ خاصٍ هنا، فيبدو من الحكمة التمييز بين مهمّتين تخصّصيتين. فالاهتمامات المعرفية المرتبطة مباشرةً بالتصنيف التخصصي الخاص هي التي تؤثر في الموضوعات والأسئلة، ومن ثمّ في الأساليب أيضًا. ففي هذا الصدد، يمكن فهم التاريخ القانوني العالمي على أنه مجالٌ خاصٌ للبحوث التاريخية (أ) وعلى أنه ينتمي إلى البحوث الأساسية العلمية القانونية (ب).

لا يُقصد بهذا التصنيف أن يكون حصريًا. بل على العكس من ذلك، لا يمكن أن يكون التاريخ القانوني العالمي مُجددًا باعتباره بحثًا من الأبحاث العلمية القانونية الأساسية؛ لا يمكن أن يكون مُجددًا إلا إذا كان مفهومًا وفق شروط البحث التاريخي الذي تؤخذ أساليبه ومنطقه في الاعتبار من أجل خدمة الاهتمامات المعرفية الإضافية المحددة لعلماء القانون على هذا الأساس.

أ) التاريخ القانوني العالمي كمجالٍ خاصٍ للبحث التاريخي:

يُعَدُّ التاريخ القانوني العالمي - أولاً وقبل كل شيء - مجالًا خاصًا للبحث التاريخي العالمي بكل أهدافه واسعة النطاق (انظر حول التاريخ العالمي العام، على سبيل المثال: Sachsenmaier 2011؛ Hunt 2014؛ Conrad 2016). إنّ ما يجعل التاريخ القانوني العالمي نوعًا خاصًا باعتباره تخصّصًا فرعيًا تاريخيًا للتاريخ العالمي هو أنه يعالج مثل هذه الظواهر التاريخية المرتبطة بالانضغاط الزمني المكان، الذي تتسم به العولمة، ويبعدها القانوني (انظر على سبيل المثال: Halpérin 2009؛ Duve 2014d؛ Letto-Vanamo 2011). فيمكن كتابته كتاريخٍ قانونيٍّ من منظورٍ عالميٍّ أو كتاريخٍ لعولمة القانون. يُكرّس التاريخ القانوني العالمي باعتباره تخصّصًا تاريخيًا - على وجه الخصوص - لظواهر إعادة إنتاج المعايير وترجمتها على مساحاتٍ مكانية كبيرة. فهو يحقّق في ظهور المجال القانوني وجوّده، وهو يتساءل بشأن جدلية العالمية والخصوصية، وكذلك عن مضمون الثقافات والتقاليد القانونية وعلاقتها ببعضها البعض. ويمكنه - على سبيل المثال - التحقيق في كيفية جعل



بناء الأمة ممكنًا عبر اللجوء إلى الشبكات العابرة للحدود الوطنية، وما هو الدور الذي يلعبه القانون النابع من البلدان الأخرى في تحولات النظم القانونية. يمكن أن يتبع التاريخ القانوني العالمي الإمبرياليات الرسمية وغير الرسمية وتأثيراتها المتبادلة، ويمكنه أن يكشف عن فهوم وأنواع من المنطق الضمني لإعادة إنتاج التفكير القانوني طويل الأمد. ويمكن أن تظهر الأهمية التاريخية للقانون باعتباره وسيلة لتشكيل العلاقات والهيكل المجتمعية. ونتيجةً لذلك، يواجه التاريخ القانوني العالمي صعوبات منهجيةً كلاسيكية، مثل إمكانية تشكيل مجموعاتٍ أو أدواتٍ مقارنةٍ مُجديةٍ لتحليل إعادة الإنتاج الثقافي في المكان والزمان. وعلاوةً على ذلك، يجب أن يراعي التاريخ القانوني العالمي خصوصية المعيارية باعتبارها حالةً خاصةً للإنتاج الثقافي، والتقنية العالية، وما ينتج عن ذلك من أساليب خاصة لإعادة إنتاج «القانون» للنظام الثقافي في الوقت المناسب.

(ب) التاريخ القانوني العالمي كجزء من الدراسات القانونية:

إذا كان التاريخ القانوني العالمي يعتبر نفسه منتمياً للبحوث القانونية العلمية، أي كجزء من الدراسات القانونية، فلا بد أن يتناول الاهتمامات المعرفية للمناقشات القانونية العلمية. ومن ثم، فإن لديه إمكانية دمج أبحاثه التاريخية في حوارٍ حول تطور القانون. ويمكن أن يساهم في الأبحاث العلمية القانونية، بكل ما لها من أهدافٍ وغايات، والتي قد تختلف بين التقاليد والنظم القانونية المختلفة.

ومع ذلك، يتعيّن على التاريخ القانوني العالمي أن يفعل ذلك بطريقة مختلفة عما كان عليه الحال في التقاليد الأوروبية للتاريخ القانوني في القرن التاسع عشر؛ فإن هذا التقليد الذي شكّلته بقوة اهتمامات القانون المعاصر يُعدّ دائماً في خطرٍ أن يشوّه صورة الماضي من خلال تطبيق المفاهيم المعاصرة، التي اعتُبرت تعبيراتٍ عن حقائق عالمية أعلى (فيما يتعلّق بهذا التقليد، انظر: (Duve 2012, 2014b). وعلى النقيض من ذلك، يتعيّن على التاريخ القانوني العالمي إقامة حوارٍ بين الأوساط العلمية من مختلف الثقافات والمجالات القانونية بشأن مفاهيمها وتصوراتها عن الماضي العالمي، وكذلك حول توقعاتها بشأن كيفية تشكيل هذا الماضي لمستقبل أنظمتهم القانونية. كما يتعيّن عليه تحليل التاريخ القانوني من منظورٍ عالميٍّ، وكذلك دراسة عولمة القانون مع اهتمامٍ خاصٍّ بتوفير إطار مفاهيميٍّ ومماذج نظرية، وليس أقلها شأنًا أدوات تحليلية لتقييم تطور القانون على الصعيد العالمي. إذا جرى القيام بذلك بشكلٍ جيد، فقد يتبيّن أنه المجال الرئيس للتفكير بشأن تطور القانون في ظل ظروف العولمة. وفوق ذلك كله، فإن التعاون الوثيق مع النظرية

القانونية وعلم الاجتماع القانوني والدراسات الأساسية الأخرى للقانون، يمكن أن يساعد في تهيئة الشروط المسبقة وإرساء الأساس لدراساتٍ علميةٍ قانونيةٍ عابرة للحدود الوطنية، وفي الوقت نفسه، تحقيق مهمة نقدية داخل النظام القانوني.

(1) عولمة القانون، والفقهاء القانوني العام، والتاريخ القانوني العالمي:

إن هذه الطريقة الخاصة لإجراء التاريخ القانوني العالمي مطلوبة بشكل كبير حاليًا؛ لأن إحدى أهم مهام العلوم القانونية اليوم تتمثل في تحليل وربما حتى تشكيل التحولات الأساسية للأنظمة القانونية في العالم (انظر على سبيل المثال: Hertogh 2008؛ Sieber 2010؛ Menkel- Meadow 2011؛ Michaels 2013؛ Zumbansen 2010، 2012؛ Darian-Smith 2013). وبسبب العولمة المتزايدة، وإلغاء القيود التنظيمية، والرقمنة في مجتمعاتنا؛ فإن عملية إزالة الطابع القومي denationalization أو تجريد القانون والعدالة، والتي تفسح المجال أكثر فأكثر لتنظيم القطاع الخاص - مستمرة منذ عقود. بطبيعة الحال، وعلى النقيض من الإعلانات الشائعة للغاية، فإن الدولة لم تمت، كما انتشر مؤخرًا في التسعينيات. إلا أنه في العديد من مجالات الحياة، يجب أيضًا أن تعتمد الاتفاقات التي تتم تقليديًا على أساس القوانين الوطنية الآن على الأطر المعيارية للوائح غير الحكومية والقوانين غير الوطنية. وقد ظهرت قواعد جديدة غير حكومية ومؤسساتٌ لصنع القرار - على سبيل المثال - في تنظيم الإنترنت أو في الرياضة. والواقع، أن هذا التطور دفع بعض القانونيين إلى الحديث عن القوانين الاقتصادية، وقانون الرقميات أو الإنترنت lex digitalis، وقانون الرياضة lex sportiva، وما إلى ذلك. مع هذا التطور، حلت أشكالٌ جديدة من التسويات خارج نطاق القضاء محل الأدوات القضائية للدولة؛ حيث يمكن ممارسة التسوُّق عبر المنبديات الإلكترونية على نطاقٍ أوسع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية وقانونية كبيرة. في عملية موازية، شهدنا طفرةً كبيرةً في تصدير واستيراد القانون والخدمات المرتبطة به منذ التسعينيات، مما أدى إلى تقدُّم كبير في قضية القانون الأجلو-أمريكي. كان الجانب الإشكالي لهذا التطور واضحًا، خاصةً فيما يُسمى بالبلدان النامية، التي عانت من عواقب ما يُعدُّ إمبرياليةً جديدةً غير رسمية. وبصرف النظر عن التقييم السياسي الذي يمكن أن يقوم به المرء في هذه العملية، وعلى الرغم من الاتجاهات الحديثة لتعزيز سلطة الدولة، فمن المحتمل أن تستمرَّ عملية جعل القانون عابرًا للحدود الوطنية فضلًا عن ظهور ترتيباتٍ وأساليب تنظيمية جديدة. ولا بدَّ كذلك من مراقبتها وصوغها وتحليلها من قِبَل الباحثين، الذين يحاولون على نحوٍ ما مواكبة هذه العملية بطريقة بنّاءة ونقدية.



ومع ذلك، فإن ظاهرة المعيارية غير الحكومية التي تتجاوز الحدود الوطنية والثقافية لا تقتصر - في كثير من الأحيان - على عالم الاقتصاد أو الرياضة أو الإصلاحات النيوليبرالية فحسب. فمع تزايد التنوع داخل مجتمعاتنا، أصبحت أهمية المجالات المعيارية مستقلة عن الإطار القانوني الوطني المحدد، ومنفصلة أحياناً حتى عن الثقافة السائدة في البيئة المحيطة، وأصبحت ملموسة في حياتنا اليومية. فالقواعد المستمدة من المعتقدات الدينية التي تُعاش وتُطبَّق في إطار نُظمٍ قانونية وطنية ليست هذه المعتقدات جزءاً أساسياً منها. تثير هذه التطورات تساؤلاتٍ حول الكيفية التي يمكن بها إضفاء الشرعية على النُظم المعيارية وأنظمة صنع القرار التي نمت بشكلٍ مستقلٍّ عن بنية الدولة، والسيطرة عليها، ودمجها في النُظم القانونية القائمة والمتغيرة التي تعتمد على الدولة. ونظراً لهذا الوضع، فلا تزال المناقشات الأكاديمية نابضة بالحياة، ويمكننا أن نلاحظ إضفاء الطابع المؤسسي على الدراسات حول «القانون العالمي» أو «القانون العابر للحدود الوطنية» من خلال البرامج البحثية وقواعد البيانات والصحف وسلاسل الكتب والمناهج الدراسية الجديدة. ومع ذلك، فإن هذا النمو لا يعني تلقائياً ظهور «دراسات علمية قانونية عابرة للحدود الوطنية». فمثل هذه الدراسات العلمية ليست مجرد تحدٍّ مؤسسي، ولكنها في الغالب تحدٍّ معرفيٍّ ونظريٍّ، فهي تتطلب الاستعداد والقدرة على تحرير نفسها من الفئات والأساليب والمبادئ المجربة والصحيحة - والتي قد لا تكون كافيةً على نطاقٍ عابرٍ للحدود الوطنية - فضلاً عن البحث عن فئاتٍ جديدة يجب أن تكون منفتحةً على أفكارٍ بديلة عن المعيارية، وعلى الهياكل الداخلية المختلفة للقانون والدراسات العلمية القانونية، وكذلك على مجموعةٍ واسعةٍ من الأفكار الناتجة عن دراسات الأكاديميين من ثقافاتٍ مختلفة؛ لأنه لا يمكن تصور دراسات علمية قانونية عالمية أو عابرة للحدود الوطنية تكون وفق التقاليد الوطنية لمشاركٍ واحدٍ في الحوار. يجب أن يُسمح لمختلف الثقافات والتقاليد القانونية بالدخول في حوارٍ مع بعضها البعض، والتعاون في المسائل البحثية قبل معالجتها فيما بعد، والسماح للمشاركين بالتعلُّم من بعضهم البعض. قد ينطوي هذا التحديُّ المعرفي على توليد وتجميع الكثير مما قد يبدو «معارف غير قانونية» وتطوير البنى التحتية البحثية المقابلة للقيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل الدراسات العلمية القانونية العابرة للحدود الوطنية أيضاً تحدياً نظرياً، ويتعيَّن عليها تطوير مفاهيمها وأساليبها الخاصّة - وليس فقط إدماج «الإنتاج العالمي للمعايير» في بنياتها الفكرية وأنظمتها القانونية القائمة. ويجب أن يُسأل كيف وما إذا كان يمكننا تصوّر إطار عملٍ تحليليٍّ واسع بما فيه الكفاية، خالٍ من الافتراضات الثقافية، منفتحٍ على الأفكار المعيارية للعالم بأسره، ويبقى بإمكانه مع ذلك بطريقةٍ ما الاحتفاظ بقوته التحليلية (انظر في هذا: Duve 2014c).

وقد نوقش كلا النوعين من التحديات - المعرفية والنظرية - على مدار السنوات القليلة الماضية، وأحيانًا تحت عنوان الفقه القانوني العام *jurisprudence general*، أي التخصص الذي يدرس العناصر البنوية للقانون في سياق العولمة (على سبيل المثال، Twining 2009). ولقد أظهرت هذه المناقشة أن الدراسات العلمية القانونية العابرة للحدود الوطنية التي تتوافق مع هذه المعايير لا بد أن تكون منفتحةً بشكلٍ خاصٍّ على تخصصاتها الأكاديمية «المجاورة»، بمعنى أنها لا يمكن أن تستند إلا إلى مقارنةٍ متعدّدة التخصصات. وقد يتبين في نهاية الأمر أنها علمٌ أوسعٌ للمعايير أو علمٌ للتنظيم.

وهنا بالتحديد تكمن نقطة الانطلاق لتاريخ قانونيٍّ عالميٍّ كجزء من الفقه القانوني العام. فبالنسبة إلى التحديات المعرفية والنظرية التي تواجه الفقه العام، فإنها تتوافق مع تحديات التاريخ القانوني العالمي. وهكذا، فإن الإمكانيات الفكرية للتاريخ القانوني العالمي كبيرةٌ نسبيًا: إن التاريخ القانوني - ك مجال متخصص في تحليل تطور القانون في مجموعةٍ متنوّعة من السياقات المختلفة كليًا - يتناول بالفعل العديد من المسائل الأساسية التي ينطوي عليها الفقه القانوني العام، ويقوم بذلك بصفةٍ يومية. ويمكن للتاريخ القانوني العالمي - بوصفه مجالًا متعدّد التخصصات للأبحاث - أن يعمل كجسرٍ و يتيح الأدوات الرئيسة المطورة خصيصًا للفقه القانوني العام. ويمكن أن يوفّر أيضًا شروطًا مسبقة للحوار بين الثقافات القانونية المختلفة، من خلال تحليل تقاليدنا القانونية وتقديم إطار للمناقشات.

(2) التواريخ القانونية العالمية النقدية:

وبقدر ما تملك الأبحاث التاريخية القانونية بُعدًا بناءً، فإنها تؤدي أيضًا مهمةً أخرى بالغة الأهمية: وهي المهمة النقدية، بل وحتى التفكيكية في بعض الأحيان (انظر: Dubber 2015). يستند كلُّ نظامٍ قانونيٍّ وكلُّ إعادة صياغةٍ ومُعدّجة للقانون (التدريب القانوني) (*Rechtsfortbildung*) على تبعات المسار (1)، وسرديات التبرير، والنماذج المثالية المستمدّة من مفاهيم صريحة أو ضمنية عن الماضي. فكلُّ نظامٍ قانونيٍّ يعتمد على السياق. ينطوي أحد الجوانب الأساسية للبحوث التاريخية على الكشف عن هذه المفاهيم والتصورات الضمنية والنظر فيها وتنقيحها عند الضرورة. بيد أن

(١) تبعات المسار *path dependencies*: مبدأ يشرح كيف أن القرارات التي يتخذها الناس تكون مقيدةً بقراراتٍ سابقة كانوا قد اتخذوها في ظروفٍ أخرى، حتى وإن بدا أنها غير ذات صلةٍ بالقرارات أو المواقف الحالية. (الترجمة)



النظرة الثاقبة بشأن تبعات المسار، لا تفرض بالضرورة الخروج عن المسار؛ بل إنها تعزّز الوعي بالحوادث التاريخية الطارئة، ومن ثمّ تزيد من مساحات الحرية. أخيراً وليس آخراً، ينبغي أن يكون التاريخ القانوني العالمي - الذي يُفهم على أنه تخصّص يصدّ تطور القانون، وبخبرته في تحليل وسائطية mediality القانون - مهتمّاً بعملية العولمة والرقمنة في مجتمعاتنا، وتأثيراتها في النظام القانوني، وتحليل هذه التحولات من منظور تاريخي.

لقد أسفرت التواريخ القانونية النقدية عن نتائج مهمّة خلال العقود الماضية. وقد قدّم تأريخ القانون الدولي أمثلةً توضيحيةً لهذه المهمة النقدية (Fassbender / Peters 2012). وعلى المنوال نفسه، صدرت خلال السنوات الأخيرة أعمال مهمّة في المجالات المركزية والكلاسيكية للبحث التاريخي القانوني، مثل تاريخ الدستورية أو حقوق الإنسان، مع إصرارها على ضرورة إيجاد وجهات نظرٍ وأساليب عالمية لإعادة بناء العلاقات المتبادلة والترابط. (Clavero 2014، 2015؛ Moyn 2010). ومن الأهمية بمكان كون النقد متعلّقاً بالتصور الذاتي للتقاليد القانونية الأوروبية أو الغربية. وهنا، يمكن للتاريخ القانوني العالمي - في ظل ظروفٍ معينة - التشكيك في الإجماع الأساسي على المفهوم الذاتي الغربي وفتح حوارٍ مع تلك الثقافات القانونية المشاركة حالياً في عملية تحرير نفسها من الأطر الفكرية المهيمنة مسبقاً.

◀ (ثانياً) مقاربات منهجية:

في ضوء هذه الملاحظات العامّة بشأن المعاني الممكنة والمهام التخصّصية للتاريخ القانوني العالمي، يمكن للمرء أن يبحث أربع مقارباتٍ منهجية ذات أهمية خاصّة، فهي تعتمد على بعض الافتراضات النظرية حول تطور الأنظمة الثقافية وإعادة إنتاجها، والتي لا يمكن توضيحها هنا (فيما يتعلّق بنظريات التغيير وأهميتها بالنسبة إلى التاريخ القانوني، انظر: Zhang 2016. والأهم من ذلك، فيما يتعلّق بالمقاربات النظرية الحديثة لفهم التغيير في التاريخ، انظر على سبيل المثال: Camp- 2010؛ Greve / Schnabel 2011؛ Mahoney / Thelen 2010؛ Rosenthal / Bin Wong 2011؛ Sachs 2015؛ Schimank 2002). ومع ذلك، فقد تكون قابلةً للتطبيق في الأبحاث اليومية، بل وقد تكون منفصلةً عن أسسها النظرية.

أولاً: نظراً لضرورة إعادة النظر في الظروف المكانية التقليدية للتاريخ القانوني، فإن التاريخ القانوني العالمي لا بدّ أن يفكّر في كيفية وُضَع التواريخ القانونية المحلية والعالمية في علاقةٍ مع

بعضهما البعض - «Glocalization التوطين» (1). ويتعيّن عليه أن يعمل على تطوير المصطلحات من أجل التمييز بين أنماط مختلفة من المعيارية فضلًا عن ديناميكيات تفاعلها - «Multinormativity التعددية المعيارية» (2). كما يتعيّن على التاريخ القانوني العالمي أن ينظر في مشكلة إيجاد إطار تحليلي للمقارنة - «Typology التنميط» (3). وأخيرًا، يجب عليه تطوير طريقة لإعادة بناء عملية تخصيص المعايير، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتحديات الأخرى - «الترجمة» (4). تمثّل هذه المقاربات المنهجية الأربعمشكلات المنهجية الأولية التي توضع في الاعتبار في كل شكل من أشكال البحوث القانونية التاريخية، إلا أنها مُصمّمة وفقًا للمتطلبات والأهداف المحددة للتاريخ القانوني العالمي وتكتسب أهمية خاصة في سياق الدراسات العالمية. وعلاوة على ذلك، يتعيّن على هذه المقاربات إتاحة النظر المنهجي في القانون في سياق العولمة، ومن ثمّ المساعدة في تطبيق التاريخ القانوني العالمي باعتباره تخصصًا تاريخيًا وكشكّل لما يُسمّى في التقاليد الناطقة باللغة الألمانية «البحوث العلمية القانونية الأساسية» rechtswissenschaftliche Grundlagenforschung.

1. التوطين:

تتناول المقاربة الأولى من المقاربات المنهجية مشكلة كيفية ارتباط المجالين المحلي والعالمي ببعضهما البعض. ففي الماضي، كثيرًا ما كان يُزال التوتر بين هذين القطبين عن طريق المحلّة أو الحد من الانتشار (2). فقد جرى شرح صناعة القانون أو النشاط القضائي أو المنطق القانوني باعتبار الوضع المحلي أو الوطني فقط، أو هُدف إلى نشر البنى أو الأساليب القانونية المحددة فقط - ومن ثمّ تحدّث البعض عن «المسيرة المظفرة للقانون الروماني» أو عن «صلاحية القانون المدني الألماني (BGB) في جميع أنحاء العالم»، وما إلى ذلك. كلتا هاتين الصورتين للاختزال لا تخدمان سوى مصالح التاريخ الوطني؛ لأن الابتكار كان يُنظر إليه على أنه مُنتج وطني أو كنتيجة لاستقبال المنتج الوطني على النطاق العالمي. ولكن، على الرغم من الكمّ المعرفي الكبير الناتج عن هذه الممارسات الأكاديمية الاختزالية، فكلاهما - في نهاية المطاف - غير مرضيين على المستوى الفكري.

إن لدى التاريخ القانوني العالمي - بدوره - الحاجة والفرصة لجعل هذا التوتر مثمرًا. إنّ عليه أن يطلب على وجه التحديد التوازن الصحيح والتوافق بين وجهات النظر المحلية والعالمية. وهذا يعني - في المقام الأول - الانفتاح على الأبعاد العالمية. وفي الوقت نفسه، فإن هذا يعني إعطاء

(٢) الانتشارية diffusionism: نظرية ترى نشر العناصر الثقافية من شعبٍ أو إقليمٍ إلى آخر. (المترجمة)



الأولوية المنهجية للمحليّ. ففقط عندما ينصبُّ تركيزنا على الموقع الملموس الذي يقع فيه التفكير القانوني، حيث يتمُّ تعيين القانون وسنُّه؛ يصبح من الممكن إعادة بناء عمليات إنتاج (أو إعادة إنتاج) القانون. من هذا المنظور المحلي فقط، يمكن تتبُّع الوضع التواصلي والمعرفي للقانون، ومن ثمَّ إنشاء روابط إقليمية أو عالمية بين النُظُم القانونية.

هذه الضرورة المتمثّلة في إعطاء الأولوية للظروف المحلية للإنتاج الثقافي والجمع بينه وبين الأبعاد العالمية كانت تُسمّى في بعض الأحيان «التوطين»، وهو التعبير الذي يلائم العديد من مجالات الإنتاج الثقافي (انظر على سبيل المثال: Robertson 1995). ومع ذلك، فإن ضرورتها تنتج أيضًا عن خصوصية هدف إعادة البناء التاريخية القانونية نفسها، وهو: إنتاج القانون. ففيما يتعلّق بـ «القانون»، نحن نعمل على إعادة البناء كمؤرخين - على الأقل في التقليد التاريخي الغربي الأكثر مُعاصرةً - حيث لا يُعدُّ «القانون» نظامًا معيّنًا وقائمًا بشكل موضوعي. بل إن هدف التحليل القانوني التاريخي لا يمكن أن يكون مجرد التواصل مع المعنيين بشأن ما يُعدُّ صحيحًا أو ليس صحيحًا. ففي الوقت الحالي، إذا نحّينا المشكلة المتعلّقة بالتمايز بين مختلف أنماط المعيارية جانبًا، والتي ستتمُّ مناقشتها بمزيدٍ من التفصيل أدناه، والحديث ببساطة عن «القانون»؛ يمكننا أن نقول عنه بمعنى مُبسّط، وفيما يتعلّق بالأهداف التي تجري مناقشتها هنا: إن هدف ملاحظتنا التاريخية - لـ القانون - يتألّف من الأنماط التنظيمية التي يتمُّ الاعتراف بمطالبها الملزمة بشكلٍ أو بآخر، والتي يجري تطبيقها في السياقات القانونية المؤسسية بكفاءةٍ إلى حدٍّ ما، والتي يجب على المرء أن يتعامل معها في إطار الحالات الطارئة في العالم الاجتماعي.

نتيجة لذلك، يتعيّن على التاريخ القانوني أن يعيد بناء هذا العالم الاجتماعي الذي يُعدُّ فيه القانون جزءًا لا يتجزأً منه. وعلاوة على ذلك، فإن عملية إنشاء معنى ما يُسمّى «القانون» تحدث في كل مرة يتمُّ فيها صياغة بيانٍ معياريّ. وهذا يعني أن التركيز في عملية إعادة البناء التاريخي للقانون، يجب أن يكون مُنصبًا على ظروف عملية توليد المعنى. وبناءً على ذلك، فإن إعادة البناء التاريخي القانوني يجب أن تعيد بناء الإطار المعرفي والتواصلي بأكمله والذي يتضمّن تعيين القانون وتطبيقه - وهذا أمر ممكن فقط مع النظر إلى الوضع المحلي الملموس.

إن تحديد أولويات المحلية يعني بالضرورة إعطاء الأولوية للممارسات المحلية. ومع ذلك، تشير «الممارسات المحلية» إلى جميع الممارسات الموجودة محليًا، التي تتعلّق بعملية إنتاج المعايير أو إعادة إنتاجها. وبعبارة أخرى، نحن نتحدّث عن «praxis» «التطبيق العملي» بمعنى الممارسة

المجسدة، والتي تشمل كلاً من المعرفة الضمنية وكذلك المكتسبة وغير ذلك من أشكال الممارسات الاجتماعية. يمكن أن تؤثر هذه الأشكال الضمنية من المعرفة والممارسات في صياغة قانونٍ أو تأليف كتابٍ أو صياغة حُكْمٍ أو خطابٍ أو رسم صورة ما - وقد لعبت الأخيرة دوراً مهماً، لا سيما فيما يُسمَّى بمجتمعات ما قبل العصر الحديث؛ فيما يتعلّق بالتواصل القانوني، تمامًا كما أصبح «التمثيل البصري visualizing للقانون» ذا أهمية متزايدة في الثقافة المرئية اليوم. وعلى هذا، فإن تصور التاريخ القانوني العالمي باعتباره عملية «توطين» يعني إعادة بناء تخصيص المعايير (العالمية)، بإحالتها بطريقةٍ أو بأخرى إلى أولئك الذين يقومون بإنتاج القانون، من خلال النظر في الظروف المحلية لإنتاج المعنى. إذن، يختلف التاريخ القانوني العالمي تمامًا - كما هو مفهوم هنا - عن التاريخ القانوني للعالم، ولا يمكن فصله عن التاريخ المحلي.

2. المعيارية المتعدّدة:

وتتطرق المقاربة المنهجية الثانية إلى التفاعل بين مختلف النُظُم المعيارية التي تنشأ - على وجه الخصوص - داخل الحيز الإمبراطوري أو التشكيلات الاستعمارية. وإن ما ينتج عن ذلك من تداخل في المجالات المعيارية، وتعايشها وتفاعلها، هو إحدى القضايا الرئيسة في التاريخ القانوني العالمي، وقضية رئيسة في المناقشات الحالية للدراسات القانونية (انظر على سبيل المثال: (Berman 2012) كيف يمكننا التواصل على نحوٍ كافٍ بشأن هذه المجالات المعيارية المختلفة تمامًا دون تشويه التكوينات التاريخية التي نقوم بتحليلها؟ وكيف يمكننا فهم إعادة إنتاجها؟ وكيف يمكننا تحليل ديناميكيات التفاعل بين هذه المجالات المعيارية؟

ولكي يتمّ ذلك، فمن الضروري تطبيق مصطلحاتٍ مُلائمةٍ للتحليل المشترك بين الثقافات فيما يتعلّق بالمجالات القانونية - وكثيراً ما تجري مناقشة ذلك تحت عنوان «التعددية القانونية» والتسميات المماثلة (أ). ومع ذلك، فنظراً لحقيقة أنّ المعنى يتمّ إنتاجه في بيئاتٍ محليةٍ محدّدة، فمن الضروري دمج المجالات المعيارية التي لا تؤخذ عادةً في الاعتبار في هذه الأطر المفاهيمية، مثل المعايير التي توجّه عملية إنتاج المعنى نفسه (ب). بالإضافة إلى ذلك، ولكي يكون مفهوم «التعددية المعيارية والقضائية» مُثمراً من الناحية التحليلية، فإنّ التاريخ القانوني العالمي يحتاج إلى نماذج تحليلية تُساعد على فهم ديناميكيات إعادة الإنتاج المعياري في التشكيلات المجتمعية التي تتسم بالتنوع (ج).

يُشار إلى الجُمع بين هذه المقاربات التحليلية التي تركز على المجالات المعيارية المختلفة، وعلى القواعد التوجيهية والممارسات الثقافية الأساسية، وعلى ديناميكيات الإنتاج الثقافي في البيئات



الاجتماعية التي تتسم بالتنوع: بمصطلح «multinormativity» «المعيارية المتعددة» (انظر: Duve 2014b؛ وللإطلاع على الاستخدام الأوّلي والمختلف قليلاً لهذا المصطلح، انظر: Vec 2009).

أ- التعددية القانونية والمعيارية والقضائية:

يعين العنصر الأول مشكلةً منهجيةً عامّةً للبحوث القانونية التاريخية، والتي يطرحها التاريخ القانوني العالمي بطريقة محدّدة على النحو الآتي: كلُّ نمطٍ من أنماط المعيارية - القانون، والعُرف، وما إلى ذلك - هو جزءٌ من سياقٍ أوسعٍ نطاقاً للمعيارية. ومع ذلك، فكيف يمكن للمرء أن ينظّم هذا المجال، وكيف يمكنه وصف أجزاء من هذه النُظم دون الوقوع في نظامٍ تنميطيٍّ مُشوّهٍ، على سبيل المثال، المنظور القانوني الذي يركّز على دولةٍ ذات توجّهٍ أوروبيّ؟

لقد شغلت مسائلٌ مماثلةٌ التقاليدَ القانونية التاريخية - النظرية القانونية - وعلم الاجتماع القانوني الوطني لبعض الوقت. بيد أنها اكتسبت - في ظل ظروف العولمة - شعوراً متجدّداً بالحاجة الماسية (على سبيل المثال، انظر: Alford 1997)؛ لأنه عندما يتعلّق الأمر بالدراسات العالمية، فإن الأمر لا بدّ أن يدور حول إيجاد لغةٍ مناسبة ليست قادرةً على الوقاية من الإسقاطات الحديثة أو الغربية فقط، بل وأيضاً قادرة على إدراك التنوع، ويتعيّن عليها أن تُفسّح المجالاً لتقاليدٍ لغويةٍ ومفاهيميةٍ مختلفةٍ تماماً ولأفكارها المتعلقة بالمعيارية، والتي تُخفي وراءها نُظماً يُحتمل أن تكون غير مكافئة. ومن ثمّ، لا يمكن لهذا المجال أن يسمح لنفسه بأن يكون مُنظّماً وفقاً للمنطق الثنائي، على سبيل المثال، «القانوني» / «غير القانوني»، أو الانطلاق من مفهوم القانون الموجّه للدولة والذي يقع في مركزه، والذي يحظر أنماط المعيارية الأخرى منه بعد ذلك - كما كان الحال في التقاليد الأوروبية.

غالباً ما تجري المناقشات حول تنوع المجالات المعيارية ذات الصلة تحت عنوان «التعددية القانونية». نحن هنا نتحدّث عن مفهومٍ استُخدمَ لأكثر من أربعين عاماً - في المقام الأول - من قِبَل علماء الأنثروبولوجيا القانونية، وعلماء الاجتماع القانونيين، فضلاً عن المنظرين القانونيين، والذي استخدمه المؤرّخون بتواترٍ أكبر على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية أو نحو ذلك من أجل وصف الحالات التي تتعايش فيها النُظم القانونية الناشئة من مصادرٍ مختلفةٍ تشغل الحيز الاجتماعي نفسه. يكون المفهوم الوصفي الذي يُستخدَم في بعض الأحيان مشحوناً سياسياً من الناحية المعيارية؛ فهناك فوارق بين التعددية القانونية «القوية» والتعددية القانونية «الضعيفة»، ويجري استخدام هذه المعيارية بشكلٍ مختلفٍ في سياق المجالات الاجتماعية المختلفة للغاية. فقبل

عشر سنوات، اقترح جون غريفيثس John Griffiths، أحد أبرز ممثلي هذا النقاش، أنه من الأفضل ببساطة تجنب مصطلح «قانون»، حيث اقترح بدلاً من ذلك مصطلح «التعددية المعيارية» (Grif-fiths 2005). وعلاوة على ذلك، فإن لورين بينتون Lauren Benton، الذي أدخل هذا المصطلح في المناقشات التاريخية القانونية، أصبح مؤخرًا مؤيدًا لتسمية «التعددية القضائية» (Benton / Ross 2013). ويعزز آخرون فكرة «التهجين hybridity» ويحللون «التعددية القضائية» من هذا المنظور (Heirbaut / Donlan 2015).

وقد أدى النقاش حول هذا المفهوم إلى فرض منظوراتٍ أحادية-إطارية مفتوحة، وفتح أعيننا على الوضع الطبيعي التاريخي للتعایش والتنافس (الممكن) بين المجالات المعيارية. وعلى الرغم من هذه الآثار الإيجابية المهمة، فقد أدت بعض افتراضات التعميم حول الطبيعة «القانونية» و«التعددية»، والرجوع المتكرر إلى المواقف والممارسات الفعلية (مثل «المفاضلة بين المحاكم»)، أدت إلى بعض التبسيط للطرق المعقدة والمختلفة اختلافاً كبيراً «قبل العصر الحديث» لتنظيم العدالة. فهو يغرينا - على سبيل المثال - بافتراض السذاجة في أن اختيار المحاكم ينطوي دائماً على اختيار القانون، فضلاً عن أنه يمكن تحديد ولايات قضائية معينة بمجموعاتٍ محدّدة من التنظيمات «اللوائح» - وهو أمر ليس كذلك بالضرورة من الناحية التاريخية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك شكوكاً معقولة بشأن القوة التحليلية للمفهوم، إذا لم تكن مرتبطة بحالة ملموسة قادرة على شرح ديناميكية الإنتاج المعيارية والتفاعل (von Benda- Beckmann 2009). ويبدو أن مفاهيم أخرى مثل التداخل التشريعي «interlegality» واعدة بصورة أكبر في هذا الصدد (Hoekema 2005). ومع ذلك، فقد أسفرت المناقشة - بلا شك - عن عروضٍ مفيدة تتعلّق بوصفٍ مُختلفٍ أشكال المعيارية التي ينبغي أن يتناولها التاريخ القانوني العالمي. فعلى سبيل المثال، اقترح براين تاماناها Brian Z. Tamanaha إطاراً برامجياً للتواصل من خلال ما أسماه «الساحات الاجتماعية القانونية التعددية»، وهو لا يدّعي صراحةً أنه يقترح نظريةً للقانون بين الثقافات أو عبر الثقافات. فهو يميّز بين: النظم القانونية الرسمية، والنظم المعيارية العرفية/الثقافية، والنظم المعيارية الدينية/الثقافية، والنظم المعيارية الاقتصادية/الرأسمالية، والنظم المعيارية الوظيفية، والنظم المعيارية المجتمعية/الثقافية. وفيما يتعلّق بوضع هذه المجالات، فإنه يؤكّد: «أنها تتداخل، وهناك حالات حدودية وخطوط مختلفة كان من الممكن رسمها، وفئات مختلفة كان من الممكن إنشاؤها. وتعتمد قيمة هذا الإطار كلياً على ما إذا كان يوفّر طريقةً مفيدةً لمقاربة حالات التعددية القانونية ودراستها وفهمها» (Tamanaha 2010). من خلال تجربته في القانون الهنوسي والشريعة الإسلامية، طور



فيرنر منسكي Werner Menski عبر سنواتٍ نموذجًا مثيرًا للاهتمام ومعتدًا لأشكالٍ مختلفة من المعيارية بين الثقافات وفقًا لنقاط انطلاقٍ مختلفة تمامًا (Menski 2012).

(ب) التوافقات:

إن الإشارة إلى مجالاتٍ مختلفة من المعيارية وإيجاد لغةٍ مشتركة لها هي بالفعل خطوة مهمة. ومع ذلك، يجب أن تكون هذه المصطلحات مصحوبةً بأداة تحليلية تساعد على جعل البعد المعيارى الآخر مرئيًا، وهو أمر حيويٌّ في عملية إنتاج المعنى، ولكنه لا ينتمي إلى القواعد الأولية أو الثانوية بالمعنى الذي يشير إليه هـ. ل. إيه. هارت H. L. A. Hart. إنه يتعلّق بالافتراضات الأساسية التي جرى التوافق عليها، ومن ثمّ الممارسات الثابتة بطريقةٍ أو بأخرى، حول المعايير التي تؤثر في جميع أنواع إعادة الإنتاج الثقافى، وبالتالي تؤثر أيضًا في إنتاج البيانات المعيارية، والتي تظلّ - رغم ذلك - ضمنيّةً تمامًا. كيف يمكننا فهم هذه المعايير - «القواعد الثالثة»، إذا صحّ التعبير - ودمجها في تحليلنا؟

يواجه أولئك الذين يتعاملون مع التاريخ القانونى العديد من الأمثلة على الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تتسم بها هذه المجالات المعيارية. فعلى سبيل المثال، التوافق الضمنى بشأن التنفيذ الانتقائى المناسب للقواعد، سواء بشكلٍ عامٍّ أو في بعض الحالات المحددة (في سياق القانون الأمريكى اللاتينى المبتكر الحديث، انظر على سبيل المثال: Duve 2007)، أو الإجماع الضمنى تقريبًا بشأن العوامل التي يبدو أنها مهمّة لإقامة العدل في ظروفٍ محدّدة، مثل الانتماء العرقى، أو نمط الحياة، أو الانتماء إلى طائفة دينية معينة (انظر على سبيل المثال: Herzog 2003). وعلاوة على ذلك، تنتمي التنظيمات أو اللوائح الطقوسية والتقنية وما تمليه الأذواق أو الموضة إلى ذلك المجال أيضًا، ما دامت هذه التنظيمات أو اللوائح ليست مدرجةً بالفعل في مجالٍ ما يمكن اعتباره «تعددية معيارية»، وبالتالي اعتباره جزءًا من المجالات المعيارية التي يتمّ تناولها عمومًا تحت عنوان «التعددية القانونية» (Vec 2009، 2011). ولعل هذه الأشكال من المعيارية - التي غالبًا ما تكون غريبةً على التحليل القانونى-التاريخى - هي ما قد يقدّم مفتاحًا لفهم بعض الأسباب المنطقية لإنتاج المعايير أو صنع القرار. ومن المثير للاهتمام أن بعض هذه الظواهر قد عولجت في «سوسيولوجيا التوافقات» الفرنسية الحديثة (Diaz-Bone / Thévenot 2010؛ Diaz-Bone / Salais 2015). وفيها يجري فهم التوافقات من جهة الأطر التفسيرية التي تنسّق المواقف العملية. تنتج هذه التوافقات عن مواقف ملموسة، ويمكن أن تنشئ شبكاتٍ من الأبنية، وهي تتعلّق بأشكالٍ محدّدة من الإدراك يجري

تطبيقها بقصدٍ معياريٍّ. تبدو الانعكاسات المفاهيمية لسوسيولوجيا التوافقات مفيدةً للغاية عند إعادة بناء العملية المعقّدة لإنتاج المعيارية، لا سيما في سياق «التوطين» -glocalizations»؛ حيث يمكن أن تُمدد التاريخ القانوني بأدواتٍ لتحليل المجتمعات المعقّدة والمتنوعة مع تعددية المؤسسات التي تنتج القانون وتقوم بذلك استناداً إلى الممارسات الثقافية المتنوعة.

ج) الديناميكيات:

إن الجمع بين هذين المنظورين - المقاربة النظرية للمعايير «التعددية المعيارية والقضائية»، وكذلك المقاربة النظرية ذات المنحى العملي لـ «سوسيولوجيا التوافقات» - يزيد من فرص وصف تعقيد النظم المعيارية، فضلاً عن عملية التخصيص ((3)) في مجال المعيارية. ولكن حتى مع هذا، فإنه لا يجعلنا ندرك الديناميكيات المؤدية إلى هذه العمليات المتمثلة في (إعادة) إنتاج المعايير، خاصةً في الأوساط المتنوعة. وقبل كل شيء، وحتى عندما نجمع بين هذين المنظورين سالف الذكر، فإننا لا نُفلت من خطر جوهرانية essentializing المجالات المعيارية، أي معاملتها كما لو كانت ثابتةً. وعلى النقيض من ذلك، أظهرت الدراسات الثقافية والعلوم الاجتماعية أن إنتاج المعيارية من قِبَل المجموعات المختلفة لا يمكن فهمه إلاً بشكلٍ ديناميكيٍّ، وظرفيٍّ، وعقلائيٍّ. ومن ثمَّ يجب أن يكون تحليل هذه المجالات المعيارية مصحوباً بالتفكير حول ديناميكيات إنتاج المعيارية في وَسَطٍ يميّز بالتنوع. إذا أراد المرءُ - على سبيل المثال - التوصل إلى صورة للنظم المعيارية للشعوب الأصلية في ظل الحكم الاستعماري، فلن يكون ذلك ممكناً ما لم يتم وضع آليات بناء العرق في الاعتبار (انظر على سبيل المثال: Rappaport 2014). وعلى نحوٍ مماثل، لا يمكن فهم الوضع القانوني لليهود في العصور الوسطى، أو اللوثريين في المجتمعات الكاثوليكية في أوائل العصر الحديث، على سبيل المثال، إلاً من خلال التحقيق في الظروف التي شكّلت فيها هذه المجموعات - العلائقية، الظرفية - نفسها كمجموعة، فهي منشأة ثقافيةً ومُجهّزةً بشكلٍ معياريٍّ في التفاعلات مع المجموعات الأخرى (Nirenberg 2013). وإذا أراد المرءُ أن يفهم المجتمعات المعقّدة والأشكال التي تعيد بها أنظمتها التنظيمية إنتاجَ نفسها، فإن التاريخ القانوني العالمي لا بدّ أن يعتمد على الخبرات العلمية الاجتماعية المشاركة في تحليل هذه الديناميكيات - على سبيل المثال - في المناقشات الجارية حول صناعة الحدود العرقية والعيش المشترك (Wimmer 2013; Vertovec 2015).

(٣) المقصود بالتخصيص في عملية المعيارية هو الآلية التي تأخذ بها معياريةً ما بعض المجالات أو البنَى التي سبق ذكرها سواء أكانت ثقافيةً أو اجتماعيةً أو اقتصاديةً أو غير ذلك، لجعلها جزءاً من النظام المعياري. (المترجمة)



3. التنميط:

وهناك مشكلة أساسية أخرى مرتبطة بالبحوث التاريخية (القانونية) والبحوث (القانونية) المقارنة، والتي يطرحها التاريخ القانوني العالمي بشكل مكثف، وتتمثل في إدماج دراسات الحالة التاريخية في إطار تحليلي ذي معنى.

تعمل الدراسات التاريخية القانونية الأوروبية بالأساس بمساعدة النماذج المثالية (4) الخاصة بـ ماكس فيبر. وهنا يجب التمييز بين الطريقة المستوحاة من فيبر فيما يتعلق بتكوين النماذج المثالية والنماذج التي أنشأها ماكس فيبر نفسه - والتي جرى انتقادها في النقاش الذي دار في فترة ما بعد الاستعمار في الوقت نفسه بسبب ما اتسمت به من أساس تجريبي محدود نسبيًا وانعكاس الصور ذات النزعة الأوروبية (انظر على سبيل المثال: Marsh 2000). يذكر هذا النقد التاريخ القانوني العالمي ببدل كل جهد ممكن للتوصل بعناية وبدقة إلى نماذج لا مركزية، أي عدم استنتاج النماذج المثالية من مجرد تصوّر مسبقٍ واحدٍ جرى اشتقاقه من سياقٍ واحدٍ، على سبيل المثال، من التجربة الأوروبية. وإلى أي مدى يجب فهم مذهب النماذج نفسه من زاوية الافتراضات المعرفية المتعلقة بالفكر الكانطي الجديد (5)، ومن ثمّ فما زال هناك ما يستوجب النقاش فيما يتعلق بالحالات الثقافية الخاصة الطارئة. ففي حين أن الطريقة نفسها في إنتاج النماذج المثالية قد تبدو واضحةً بالنسبة إلى الأوروبيين، فإن المجتمعات المعرفية الأخرى قد ترى الأمور بشكلٍ مختلفٍ تمامًا.

وإذا نحننا هذه الأسئلة المفتوحة جانبًا، فإذا كان الفرد يبحث عن نماذج مثالية مناسبة للأهداف المحددة للتاريخ القانوني العالمي، فإن البحوث الحديثة التحليلية المنحى بشأن الحوكمة تبدو واعدةً للغاية. فهي تركّز بالأساس على إيجاد مجموعةٍ من الأدوات لوصف ممارسات الحوكمة ومؤسساتها وتحليلها في ضوء جعل القانون عابرًا للحدود الوطنية. ومن بين الاهتمامات الأساسية

(٤) النماذج المثالية: هي الطريقة التي اقترحها فيبر لدراسة المعاني الذاتية للظواهر الاجتماعية، وهي عبارة عن أبنية عقلية من المفاهيم المجردة لا يوجد لها نظير في الواقع التجريبي، فهي أداة تحليلية يستعملها الباحث لتحليل أو المقارنة بين الظواهر الاجتماعية بصورة موضوعية من خلال مدى قربها من هذا النموذج المثالي. (المترجمة)

(٥) الكانطية الجديدة: مذهب فلسفي نشأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، استهدف إحياء آراء كانط وأفكاره حول نقد الشروط التي تكون معها المعرفة صحيحةً، وأن هذا هو ما ينبغي أن يكون هاجس الفلسفة الأول، وقد رفض هذا الاتجاه الميتافيزيقا بصورة واسعة - ربما أوسع من الكانطية الأصلية - وإن كان لم يبلغ درجة العلموية المحضة. (المترجمة)

هنا المؤسسات والهيكل التنظيمية التي تنتمي إلى «تجمُّعات الحوكمة»، والتي يشار إليها أيضًا باسم «التجمُّعات التنظيمية». وقد جرى التأكيدُ على ثمار التبادل بين مجالات البحوث هذه والبحوث التاريخية من قِبَل الجانبين (Esders / Schuppert 2015)، فيمكن أن يكون نقطة انطلاق لمزيدٍ من الحوار بهدف تطوير لغة مناسبة لتحليل الحوكمة في بيئة مشتركة بين الثقافات، والتي قد تقدِّم بعد ذلك أدواتٍ تحليليةً مثيرة للاهتمام للتاريخ القانوني العالمي.

4. الترجمة:

تتمثّل المشكلة الأساسية الرابعة في تطوير طريقة قادرة على المساعدة في تحليل تفاصيل تخصيص الخيارات المعيارية المنبثقة عن مجالاتٍ أخرى في عملية إنتاج المعيارية. يدور الأمر في نهاية المطاف حول النظر في عملية التخصيص بشكلٍ أكثر عمقًا، والتي جرى رسمها في سياق المداومات المتعلقة بـ «التوطين». فإذا كان تكوين المعنى يحدث محليًا، فكيف ينبغي لنا أن نحلّل ما يحدث في عملية التخصيص هذه بالضبط؟

هنا أيضًا يمكن للتاريخ القانوني العالمي الاستفادة من التقاليد التاريخية القانونية طويلة الأمد (انظر: Duve 2014b). لبعض الوقت، كانت عملية التبادل المعيارية تتسم بمفهوم «الاستقبال». ومع ذلك، فإن تجسيد التقاليد التاريخية المتعلقة بالاستقبال وانتشارها لم يترك مجالًا كبيرًا لتحليل عملية إعادة الإنتاج الخلاقية التي جرى رسم ملامحها بحيث تتعلّق بتجسّد المفاهيم في فعل «التوطين». وعلى النقيض من ذلك، فحتى وقت قريب لم يُولَّ سوى القليل من الاهتمام في التاريخ القانوني للمقاربات العلمية للترجمة. وهي المقاربات التي تهتمُّ بتحليل قابلية النقل المتعدّد للنُظم والعلامات ذات الأهمية، وطريقة التأثير من خلال عمليات النقل اللغوية أو حتى غير اللغوية من خلال آثارها العلمية واللغوية. وحتى لو لم يرغب المرء في النظر إلى جميع الدراسات العابرة للثقافات على أنها مشكلة ترجمة، فيجب أن يكون من الواضح أن تشكيل مقارنة لغوية ثقافية-علمية لا غنى عنه لتاريخ قانونيٍّ عالميٍّ. ولعل الجهود التي تجمع بين المنظور التاريخي المفاهيمي والمنظور العلمي للترجمة لعلها تكون من بين الاهتمامات الخاصّة للتاريخ القانوني العالمي، كما اقترح بيتر بيرك في عمله حول «الترجمة الثقافية» (Burke 2007؛ انظر أيضًا: Foljanty 2015).



ملاحظات ختامية:

ربما أوضحت هذه الملاحظات أن الدراسات التاريخية القانونية - سواء كتاريخ قانوني من منظور تاريخي عالمي أو كتاريخ لعولمة القانون، وسواء باعتبارها جزءاً من التاريخ العام أو كبحث قانوني-علمي بشكل أساسي؛ فإنها تقف موقفاً مذهباً، ولكنه مخيف أيضاً. ذلك أن هذه الدراسات كانت تُصاغ من أصلها كتخصص يتناول القانون الوطني، ولفترة طويلة كان هناك إجماعٌ عامٌ على هويتها التخصصية، التي ربما لم يكن مفهومها التأسيسي المتمحور حول الدولة واضحاً، ولكنه كان يمثّل إجماعاً. واليوم تعتبر نفسها تابعةً لتخصصين على الأقل: علم التاريخ والعلوم القانونية. إنَّ جعل النظام القانوني نظاماً عابراً للحدود الوطنية، إضافة لكونه ضمن نظام التعليم العالي والبحث؛ يقضي بأنه بسبب البُعد الوطني غير القابل للاختزال للعلوم القانونية، فإنه سيواصل خدمة المنطق الوطني، وفي الوقت نفسه، أنه يحتاج إلى تطوير المنطق العالمي. إن التحديات الفكرية والمؤسسية هائلة، وكذلك أيضاً الفرص المتاحة.

على الرغم من عدم معالجة كل المشكلات التي تتطلب مزيداً من التحليل، مثل نظريات التغيير، والمسائل المعقّدة المتعلقة بإمكانية ملاحظة تطور النظم على هذا النحو، فإن هذه النظرة العامة للمقاربات المنهجية - رغم ذلك - توضح أنّ التاريخ القانوني العالمي لديه أيضاً فرصة للاستفادة من الكثير من المعارف المتراكمة في التخصصات المجاورة. فهو يقف أمام تحدياتٍ منهجية، تمثل أساساً الهدف الأساسي للبحث في تخصصاتٍ أخرى في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ففي المقاربات المنهجية الأربعة المختارة هنا، فإن التاريخ القانوني العالمي يمكن ويجب عليه أن يعتمد على النظرية القانونية والإبستمولوجيا العامّة [لأجل] (التوطين) (-globalizations)، وعلى نظريات القواعد والإجراءات [لأجل] (التعددية المعيارية) (multinormativity)، وعلى الأنماط العلمية الاجتماعية والسياسية [لأجل] (التنميط)، وكذلك على الدراسات العلمية الثقافية [لأجل] (الترجمة). وهذا يتطلب المعرفة والمفاضلة بين النظريات والأساليب المتنوعة والمعروضة. أخيراً وليس آخراً، فإن السؤال المطروح فيما يتعلق بكل هذه الأسس هو ما إذا كانت هذه الأسس صالحةً حتى فيما بين الثقافات.

تشير المناقشة اللازمة الدولية والمشاركة بين الثقافات لهذه المسائل إلى البُعد المؤسسي. فيجب أن تستمر الدراسات التاريخية القانونية - ولا سيما كتخصص فرعي للعلوم القانونية - في توليد المعرفة التاريخية المحلية، وتضطلع بدورها في النظم الوطنية. وفي الوقت نفسه، يتعيّن

عليها أن تشكّل هيكلًا موازيًا عابرًا للحدود الوطنية. بل إنه يبدو أحيانًا وكأن الهياكل الوطنية والتخصّصية تتآكل مؤسسيًا وفكريًا من خلال الطابع العابر للحدود الوطنية والحاجة (الضغط السياسي) إلى التعاون المشترك بين التخصصات. هذا الضعف في الهياكل التخصّصية والوطنية التقليدية لا يخلو من المخاطر. يفترض إنتاج المعرفة وجود عددٍ من المتطلبات اللازمة للعمل، وقد تمّ حتى الآن تشكيل هذه الظروف في عصر الدولة القومية. كيف يمكننا استبدالها على نطاقٍ عابر للحدود الوطنية؟ على سبيل المثال، لكي تكون التخصصات فعّالةً، يجب أن تركز اهتمامها العلمي على مجموعةٍ محدودةٍ من المشكلات. فهي بحاجة إلى آلياتٍ لضمان الجودة والسُّمعة. وهي بحاجة إلى آليات التنشئة الاجتماعية، والاختيار، والتسلسلات الهرمية؛ آليات يجب - من وقتٍ لآخر - الإطاحة بها واستبدال آلياتٍ جديدةٍ بها. إنها تتطلب التعددية - الفكرية واللغوية على حدٍ سواء. في الوقت الحالي، يبدو أن العديد من هذه الآليات الحيوية لإنتاج المعرفة والتي تعمل جيدًا قد أصبحت تحت التهديد. قد تؤدي ضرورة عبور الحدود التخصصية والتعاون الدولي إلى خللٍ وظيفيٍّ وإلى تدمير الهياكل التقليدية والوطنية والتخصّصية دون إنشاءٍ وتثبيت هياكلٍ عابرة للحدود. وفي هذا السياق، تزداد أهمية كيفية إنشاء البنى التحتية البحثية لدينا. بيد أن هذه المسألة ليست مسألة كفاءةٍ فحسب، بل مسألة عدالة فكرية أيضًا. يمكن أن توفر البنى التحتية البحثية فرصًا هائلة، ولكنها تؤدي أيضًا إلى تعميق أوجه عدم المساواة القائمة أو إلى إيجاد أوجه عدم مساواة جديدة. قد توفر البنى التحتية المعرفية مساحاتٍ للاندماج للمجتمعات العلمية، لتحل محلّ بعض الوظائف الحيوية التي حققتها المجتمعات الوطنية، أو المؤسسات البحثية، أو المساحات المادية في الماضي. قد تساهم أيضًا في إنشاء طرقٍ جديدةٍ لتركيز الاهتمام العلمي على قضايا محدّدة أو آلياتٍ جديدةٍ لمراقبة الجودة. وينبغي عليها بالتأكيد أن تتيح إمكانية الوصول للمشاركة في المناقشات العلمية على قدم المساواة، لا سيما فيما يتعلّق بتلك المجالات التي كانت ممثلةً تمثيلًا ناقصًا تقليديًا. كما ينبغي عليها أن تعزّز التنوع. فقط عند القيام بذلك، يمكن أن يكون هناك تاريخٌ قانونيٌّ عالميٌّ مُثمرٌ من الناحية الفكرية.



الببليوغرافيا: ◀

- William P. Alford, *Law, Law, What Law? Why Western Scholars of Chinese History and Society Have Not Had More to Say about Its Law*, 23 *Modern China* (1997).
- Christopher A. Bayly, *The Birth of the Modern World, 1780–1914. Global Connections and Comparisons* (Blackwell Publishing 2004).
- Arnulf Becker Lorca, *Mestizo International Law. A Global Intellectual History 1842–1933* (Cambridge University Press 2014).
- Franz von Benda-Beckmann, *Gefangen im Rechtspluralismus. Zum Umgang mit Normkollisionen in rechtlich pluralen sozialen Räumen*, in *Normative Pluralität Ordnen: Rechtsbegriffe, Normenkollisionen und Rule of Law in Kontexten Dies- und Jenseits des Staates* (Matthias Kötter & Gunnar Folke Schuppert eds., 2009).
- Lauren Benton, *A Search for Sovereignty. Law and Geography in European Empires, 1400–1900* (Cambridge University Press 2010).
- Lauren Benton, *Introduction. AHR Forum: Law and Empire in Global Perspective*, 117 *Hispanic American Historical Review* (2012).
- Lauren A. Benton & Richard J. Ross, *Legal Pluralism and Empires, 1500–1850* (New York University Press 2013).
- Paul Schiff Berman, *Global Legal Pluralism. A Jurisprudence of Law Beyond Borders* (Cambridge University Press. 2012).
- Jérôme Bourgon, *Uncivil Dialogue: Law and Custom Did Not Merge into Civil Law under the Qing*, 23 *Late Imperial China* (2002).
- Peter Burke, *Cultures of Translation in Early Modern Europe*, in *Cultural Translation in Early Modern Europe* (Peter Burke & Ronnie Po-Chia Hsia eds., 2007).
- John L. Campbell, *Institutional Reproduction and Change*, in *The Oxford Handbook of Comparative Institutional Analysis* (Glenn Morgan et al. eds., 2010).
- Aldo Andrea Cassi, *Ius Commune Tra Vecchio e Nuovo Mondo. Mari, Terra, Oro Nel Diritto Della Conquista (1492–1680)* (Giuffrè Editore 2004).

- David Christian, The Return of Universal History, 49, 4 History and Theory (2010) (<http://dx.doi.org/10.1111/j.1468-2303.2010.00557.x>).
- Bartolomé Clavero, Freedom's Law and Indigenous Rights: From Europe's Economy to the Constitutionalism of the Americas (The Robbins Collection 2005).
- Bartolomé Clavero, Derecho Global. Por Una Historia Verosímil De Los Derechos Humanos (Editorial Trotta 2014).
- Bartolomé Clavero, ¿Se debe a derechos humanos la abolición de la esclavitud? (A propósito de los Usos de la Historia de Samuel Moyn y de sus críticos), XLIV Quaderni Fiorentini per la Storia del Pensiero Giuridico Moderno (2015).
- Jean Comaroff & John L. Comaroff, Theory from the South. Or, How Euro-America is Evolving toward Africa (Paradigm Publishing 2012).
- Sebastian Conrad, What is Global History? (Princeton University Press 2016).
- Pietro Costa, Reading Postcolonial Studies: Some Tentative Suggestions for Legal Historians, 35 Zeitschrift für Neuere Rechtsgeschichte (2013).
- Eve Darian-Smith, Laws and Societies in Global Contexts. Contemporary Approaches (Cambridge University Press 2013).
- Natalie Zemon Davis, Decentering History: Local Stories and Cultural Crossings in a Global World, 50 History and Theory (2011).
- Theo D'Haen, Worlding in Social Sciences and Humanities, 24 European Review (2016).
- Rainer Diaz-Bone et al., Conventionalist's Perspectives on the Political Economy of Law. An Introduction, 40 Historical Social Research (2015), <http://dx.doi.org/10.12759/hsr.40.2015.1.7-22>.
- Rainer Diaz-Bone & Laurent Thévenot, Die Soziologie der Konventionen. Die Theorie der Konventionen als ein zentraler Bestandteil der neuen französischen Sozialwissenschaften, 5 Trivium. Sociologie des Conventions [Online] (2010).
- Markus D. Dubber, New Historical Jurisprudence: Legal History as Critical Analysis of Law, 2 Critical Analysis of Law (2015), <http://cal.library.utoronto.ca/index.php/cal/article/view/22512/18320>.



- Thomas Duve, Algunas observaciones acerca del *modus operandi* y la prudencia del juez en el Derecho Canónico Indiano, 35 *Revista de Historia del Derecho* (2007).
- Thomas Duve, Von der Europäischen Rechtsgeschichte zu einer Rechtsgeschichte Europas in globalhistorischer Perspektive, 20 *Rechtsgeschichte—Legal History* (2012),
<http://dx.doi.org/10.12946/rg20/018-071>.
- Thomas Duve, *Entanglements in Legal History: Conceptual Approaches* (Thomas Duve ed., Max Planck Institute for European Legal History 2014a), <http://dx.doi.org/10.12946/gplh1>.
- Thomas Duve, European Legal History—Concepts, Methods, Challenges, in *Entanglements in Legal History: Conceptual Approaches* (Thomas Duve ed., 2014b).
- Thomas Duve, German Legal History: National Traditions and Transnational Perspectives, 22 *Rechtsgeschichte—Legal History* (2014c).
- Thomas Duve, *Entanglements in Legal History. Introductory Remarks*, in *Entanglements in Legal History: Conceptual Approaches* (Thomas Duve ed., 2014d).
- Stefan Esders & Gunnar Folke Schuppert, *Mittelalterliches Regieren in der Moderne oder Modernes Regieren im Mittelalter?* (Nomos-Verlagsgesellschaft 2015).
- Bardo Fassbender & Anne Peters, *The Oxford Handbook of the History of International Law* (Oxford University Press 2012).
- Lena Foljanty, *Legal Transfers as Processes of Cultural Translation: On the Consequences of a Metaphor*, No. 2015-09 Max Planck Institute for European Legal History Research Paper Series (2015), <http://ssrn.com/abstract=2682465>.
- H. Patrick Glenn, *Comparative Legal Families and Comparative Legal Traditions*, in *The Oxford Handbook of Comparative Law* (Mathias Reimann & Reinhard Zimmermann eds., 2006).
- H. Patrick Glenn, *Legal Traditions of the World. Sustainable Diversity in Law* (Oxford University Press 5 ed. 2014).

- Jens Greve & Annette Schnabel, Einleitung, in *Emergenz. Zur Analyse und Erklärung Komplexer Strukturen* (Jens Greve & Annette Schnabel eds., 2011).
- John Griffiths, *The Idea of Sociology of Law and Its Relation to Law and to Sociology*, 8 *Current Legal Issues* (2005).
- Ariela Gross & Alejandro Dela Fuente, *Slaves, Free Blacks, and Race in the Legal Regimes of Cuba, Louisiana and Virginia: A Comparison*, 91 *North Carolina Law Review* (2013).
- Dirk Heirbaut & Sean Patrick Donlan, *The Law's Many Bodies: Studies in Legal Hybridity and Jurisdictional Complexity, c1600–1900* (Duncker & Humblot 2015).
- Jean-Louis Halpérin, *Profils des Mondialisations du Droit* (Dalloz 2009).
- Marc Hertogh, *What Is Non-state Law? Mapping the Other Hemisphere of the Legal World*, in *International Governance and Law. State Regulations and Non-State Law* (Hanneke van Schooten & Jonathan Verschuuren eds., 2008).
- Tamar Herzog, *Defining Nations. Immigrants and Citizens in Early Modern Spain and Spanish America* (Yale University Press 2003).
- André J. Hoekema, *European Legal Encounters Between Minority and Majority Culture: Cases of Interlegality*, 51 *Journal of Legal Pluralism* (2005).
- Lynn Hunt, *Writing History in the Global Era* (W. W. Norton & Company 2014).
- Duncan Kennedy, *Three Globalizations of Law and Legal Thought: 1850–2000*, in *The New Law and Economic Development. A Critical Appraisal* (David M. Trubek & Alvaro Santos eds., 2006).
- Martti Koskenniemi, *Empire and International Law: The Real Spanish Contribution*, 61 *University of Toronto Law Journal* (2011), <http://dx.doi.org/10.3138/utlj.61.1.001>.
- Martti Koskenniemi, *Vitoria and Us. Thoughts on Critical Histories of International Law*, 22 *Rechtsgeschichte—Legal History* (2014), <http://dx.doi.org/10.12946/rg22/119-138>.
- Pia Letto-Vanamo, *Towards Global Legal History?*, in *Liber Amicorum Ditlev Tamm. Law, History and Culture* (Per Andersen et al. eds., 2011).



- James Mahoney & Kathleen Thelen, *Explaining Institutional Change. Ambiguity, Agency, and Power* (Cambridge University Press 1st ed. 2010).
- Robert M. Marsh, *Weber's Misunderstanding of Traditional Chinese Law*, 106 *American Journal of Sociology* (2000).
- Carrie Menkel-Meadow, *Why and How to Study "Transnational" Law*, 1 *University of California Irvine Law Review* (2011), <http://www.law.uci.edu/lawreview/Vol-1No1Articles/menkelmeadow.pdf>.
- Werner Menski, *Plural Worlds of Law and the Search for Living Law*, in *Rechtsanalyse als Kulturforschung* (Werner Gephart ed., 2012).
- Ralf Michaels, *Globalization and Law: Law beyond the State*, in *Law and Social Theory* (Reza Banakbar & M. Travers eds., 2013).
- Samuel Moyn, *The Last Utopia. Human Rights in History* (Harvard University Press 2010). Find this resource:
- David Nirenberg, *Anti-Judaism. The Western Tradition* (W. W. Norton & Company 2013). Find this resource:
- Yoichi Nishikawa, "Genius des Okzidents": zur Bedeutung der deutschen Geschichtswissenschaft für das moderne Staatsdenken in Japan, 5 *ZSE—Zeitschrift für Staats- und Europawissenschaften* (2007a).
- Yoichi Nishikawa, *Public Administration between Western Model and Eastern Tradition: A Historical and Comparative Sketch*, in *The Public Sector in Transition* (Joachim Jens Hesse et al. eds., 2007b).
- Jonathan K. Ocko, *The Missing Metaphor: Applying Western Legal Scholarship to the Study of Contract and Property in Early Modern China*, in *Contract and Property in Early Modern China. Rational Choice in Political Science* (Madeleine Zelin et al. eds., 2004).
- Joanne Rappaport, *The Disappearing Mestizo. Configuring Difference in the Colonial New Kingdom of Granada* (Duke University Press 2014).

- Roland Robertson, *Glocalization: Time-Space and Homogeneity-Heterogeneity*, in *Global Modernities* (Mike Featherstone et al. eds., 1995).
- Jean-Laurent Rosenthal & R. Bin Wong, *Before and Beyond Divergence. The Politics of Economic Change in China and Europe* (Harvard University Press 2011).
- Teemu Ruskola, *Legal Orientalism. China, the United States, and Modern law* (Harvard University Press .)2013
- Stephen E. Sachs, *Originalism as a Theory of Legal Change*, 38 *Harvard Journal of Law & Public Policy* .)2015(
- Dominic Sachsenmaier, *Global Perspectives on Global History. Theories and Approaches in a Connected World* (Cambridge University Press 2011).
- Boaventura De Sousa Santos, *Epistemologies of the South. Justice against Epistemicide* (Paradigm .)2014
- Uwe Schimank, *Differentiation: Social*, in *International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences* (Neil J. Smelser & Paul Baltes eds., 2002).
- Ulrich Sieber, *Legal Order in a Global World—The Development of a Fragmented System of National, International, and Private Norms*, in *Max Planck Yearbook of United Nations Law* (Armin von Bogdandy & Rüdiger Wolfrum eds., 2010).
- Geetanjali Srikantan, *Towards New Conceptual Approaches in Legal History: Rethinking “Hindu Law” through Weber’s Sociology of Religion*, in *Entanglements in Legal History: Conceptual Approaches* (Thomas Duve ed., 2014), <http://dx.doi.org/10.12946/gplh1>.
- Benjamin Straumann, *Crisis and Constitutionalism. Roman Political thought from the fall of the Republic to the age of Revolution* (Oxford University Press 2016).
- Brian Z. Tamanaha, *A Framework for Pluralistic Socio-Legal Arenas*, in *Cultural Diversity and the Law. State Responses from around the World* (Marie-Claire Foblets et al. eds., 2010).



- Víctor Tau Anzoátegui, El Derecho Indiano y el transplante de la cultura del Derecho Común (siglos XVI y XVII), in *Cultura Jurídica Europea: Una Herencia Persistente* (Universidad Pablo de Olavide ed. 2002).
- William Twining, *General Jurisprudence. Understanding Law From a Global Perspective* (Cambridge University Press 2009).
- Miloš Vec, Multinormativität in der Rechtsgeschichte, in *Jahrbuch der Berlin-Brandenburgischen Akademie der Wissenschaften 2008* (Berlin-Brandenburgische Akademie der Wissenschaften ed. 2009).
- Miloš Vec, Kurze Geschichte des Technikrechts, in *Handbuch des Technikrechts (Enzyklopädie der Rechts- und Staatswissenschaften)* (Rainer Schröder & Martin Schulte eds., 2011).
- Steven Vertovec, Introduction. Formulating diversity studies, in *Routledge International Handbook of Diversity Studies* (Steven Vertovec ed., 2015).
- Andreas Wimmer, *Ethnic Boundary Making: Institutions, Power, NETWORKS* (Oxford University Press .)2013
- R. Bin Wong, *China Transformed. Historical Change and the Limits of European Experience* (Cornell University Press 1997).
- Taisu Zhang, Beyond Methodological Eurocentrism: Comparing the Chinese and European Legal Traditions, 56 *American Journal of Legal History* (2016),
• <http://ajlh.oxfordjournals.org/content/56/1/195.full.pdf>.
- Eduardo Zimmermann, Translations of the “American Model” in Nineteenth Century Argentina: Constitutional Culture as a Global Legal Entanglement, in *Entanglements in Legal History: Conceptual Approaches* (Thomas Duve ed., 2014),
• <http://dx.doi.org/10.12946/gplh1>.
- Peer Zumbansen, Transnational Legal Pluralism, 1 *Transnational Legal Theory* (2010),
• <http://dx.doi.org/10.1080/20414005.2010.11424506>.
- Peer Zumbansen, Transnational Law, Evolving, 7 *Osgoode Comparative Research in Law & Political Economy. Research Paper Series 1–25*(2012), <http://ssrn.com/abstract=1975403>.



مركز نهوض
للبحوث والدراسات
NOHOUDH CENTER
FOR RESEARCHS
AND STUDIES